

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد بنكي

النقود الإلكترونية وأثرها على السياسة النقدية

إشراف الأستاذ:
د. بوزيان العجال

إعداد الطالبة:
بن عنتر خديجة تواتية

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ بشني يوسف أستاذ محاضر جامعة مستغانم رئيسا
أ/ بوزيان العجال أستاذ محاضر جامعة مستغانم مقرا
أ/ بن حمو عبد الله أستاذ محاضر جامعة مستغانم مناقشا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

دعاء

اللهم إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتني وإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي

وإذا أعييتني نجاحا لا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكركي دائما بان الفشل

هو التجارب التي تسبق النجاح

اللهم إذا جردتني من المال فترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح فاترك لي قوة العناد حتى أتغلب

على الفشل.

الإهداء

إلى التي ضحّت بالكثير من أجلي وكانت دوماً إلى جانبي عوناً وسنداً، إلى القلب الطاهر المليء

بالحب والحنان، إلى أُمي الغالية حفظها الله.

إلى ابنة خالي "مكي فاطمة الزهراء"

إلى زملائي "لاكاسا فوزي"، "بن حراث مصطفى" و"بلحسنة فيصل"

إلى صديقتي "بن ديدة جميلة"

إلى كل من أعرفهم ولم يذكرهم قلبي.

إلى دفعة قسم العلوم الاقتصادية خاصة تخصص اقتصاد بنكي ونقدي

✍ خديجة تواتية

كلمة شكر وتقدير

إن الشكر الأول والأخير لله رب العالمين الذي أتاني من العلم
والمعرفة والصحة، لإنجاز هذا العمل المتواضع، أتقدم بجزيل
الشكر إلى كل من شارك وساعد من بعيد أو من قريب في إعداد
وتسهيل مهمة إنجاز هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المشرف
الدكتور "بوزيان العجال" التي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته
البناءة.

كما أتفضل بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة وموظفين قسم
العلوم الاقتصادية بجامعة مستغانم وبالأخص أساتذة تخصص
اقتصاد بنكي ونقدي.

المحتويات

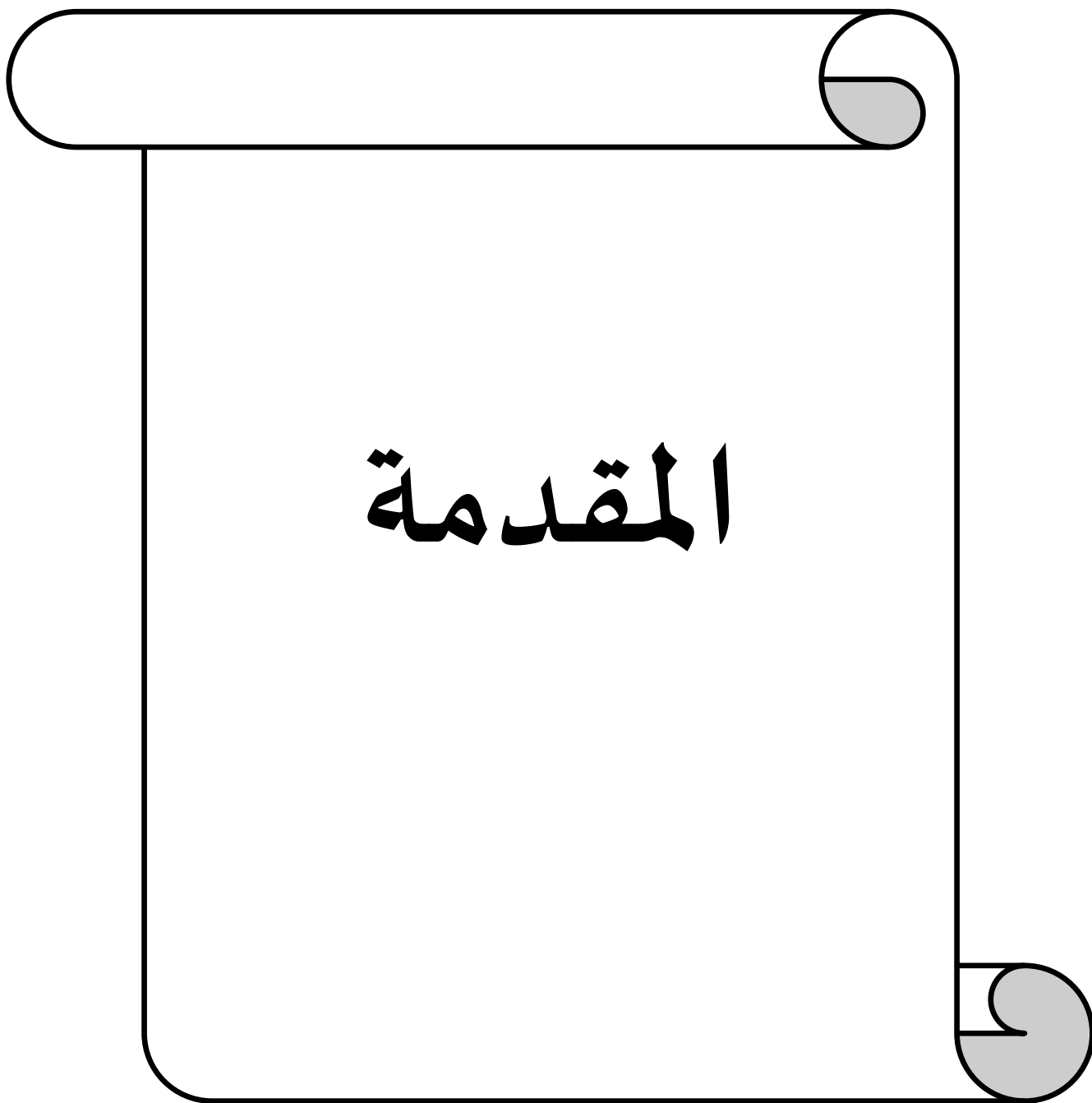
قائمة المحتويات:

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| | الإهداء |
| 2 | المقدمة العامة |
| | الفصل الأول: النقود الإلكترونية |
| 6 | تمهيد |
| 7 | المبحث الأول: ماهية النقود الإلكترونية |
| 7 | المطلب الأول: نشأة ومفهوم النقود الإلكترونية |
| 9 | المطلب الثاني: عناصر النقود الإلكترونية |
| 10 | المطلب الثالث: طبيعة النقود الإلكترونية ودورة حياتها |
| 12 | المبحث الثاني: مخاطر وأنظمة إصدار النقود الإلكترونية |
| 12 | المطلب الأول: أنواع المخاطر |
| 16 | المطلب الثاني: أنظمة إصدار النقود الإلكترونية |
| 17 | المبحث الثالث: سوق النقود الإلكترونية |
| 17 | المطلب الأول: ماهية سوق النقود الإلكترونية |
| 17 | المطلب الثاني: أقسام سوق النقود الإلكترونية |
| 20 | المبحث الرابع: ميلاد النقود الإلكترونية وأشكالها |
| 20 | المطلب الأول: ميلاد النقود الإلكترونية |
| 21 | المطلب الثاني: أنواع وأشكال النقود الإلكترونية |
| 24 | المطلب الثالث: مزايا وعيوب النقود الإلكترونية |
| 26 | خلاصة الفصل الأول |
| | الفصل الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية |
| 28 | تمهيد |
| 29 | المبحث الأول: البنك المركزي |
| 29 | المطلب الأول: ماهية البنك المركزي |
| 30 | المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي |
| 30 | المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي |
| 31 | المبحث الثاني: الكتلة النقدية وإصدار النقد المركزي |
| 31 | المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية |
| 33 | المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية |
| 35 | المبحث الثالث: عرض النقود وهيكل الجهاز المصرفي |
| 35 | المطلب الأول: عرض النقود |

| | |
|---|---|
| 36 | المطلب الثاني: البنك المركزي وعرض النقود |
| 37 | المبحث الرابع: السياسة النقدية |
| 37 | المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية ووظيفتها |
| 39 | المطلب الثاني: أسس وأهداف السياسة النقدية |
| 42 | المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية |
| 47 | المطلب الرابع: شروط نجاح السياسة النقدية |
| 48 | خلاصة الفصل الثاني |
| الفصل الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية | |
| 50 | تمهيد |
| 51 | المبحث الأول: مشكلة النقود الإلكترونية وموقف الاقتصاديين من إصدارها |
| 51 | المطلب الأول: مشكلة النقود الإلكترونية ومآزق المادة التي تصنع منها النقود |
| 51 | المطلب الثاني: إصدار النقود الإلكترونية وموقف الاقتصاديين من ظاهرة انتشارها |
| 53 | المبحث الثاني: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي |
| 53 | المطلب الأول: أثر النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية |
| 54 | المطلب الثاني: أثر النقود الإلكترونية على أهداف السياسة النقدية |
| 55 | المبحث الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على طلب وعرض النقود التقليدية وأدوات السياسة النقدية |
| 55 | المطلب الأول: تأثير النقود الإلكترونية على الطلب على النقود التقليدية |
| 57 | المطلب الثاني: تأثير النقود الإلكترونية على عرض النقود وكمية وسائل الدفع الجارية |
| 61 | المطلب الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية |
| 63 | المطلب الرابع: الإجراءات التي يتعين على البنك المركزي اتخاذها في مواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية |
| 64 | المبحث الرابع: الدور المستقبلي للبنوك المركزية على أتر استخدام النقود الإلكترونية |
| 64 | المطلب الأول: إشراف البنك المركزي على عمليات إصدار النقود الإلكترونية |
| 66 | المطلب الثاني: الاتجاهات حول إلغاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية |
| 67 | المطلب الثالث: دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية رغم تقليص دوره في مجال الإصدار |
| 69 | خلاصة الفصل الثالث |
| 71 | الخاتمة العامة |
| 75 | قائمة المصادر والمراجع |
| الملخص | |

قائمة الجدول:

| الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
|--------|---------------------------------|------------|
| 34 | موجودات والتزامات البنك المركزي | 01-I |



المقدمة

أدى التوسع الكبير الذي حدث خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين فورد إمام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى التوسع في استخدام شبكة الانترنت في معاملات التجارة الإلكترونية، وقد أدت التطورات السابقة إلى التفكير في وسائل وأنظمة مدفوعات تتناسب مع التجارة الإلكترونية، ومن هنا كان التفكير في إيجاد بدائل جديدة للنقود التي بدأت تفقد شكلها المادي الملموس لتصبح مجرد تبار من الإلكترونيات المحفوظة في ذاكرة بطاقات الدفع الذكية وهي ما يعرف بالنقود الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تتناسب مع المعاملات الإلكترونية الحديثة حيث تحرص المجتمعات عادة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية في تطوير النظم المالية والتجارية بهدف تقليل زمن وتكلفة التبادل الكلية إلى أدنى مستوى ممكن.

وتعد النقود الإلكترونية أو ما يعرف بالنقود الرقمية من أبرز مظاهر التطور في وسائل الدفع الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت والتي تم اختراعها خصيصا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية، وتتمثل النقود الإلكترونية ببساطة في وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب إلى حساب آخر.

لما كانت النقود الإلكترونية عبارة عن وسائل دفع إلكترونية تم تصميمها للاستعمال وتسهيل وتسوية المعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت، فإن اتساع التعامل بها من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية وهو ما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي بل وإن النقود الإلكترونية تثبت كل يوم فعاليتها وكفاءتها في توسيع نطاق التجارة الإلكترونية لدرجة إنها من الممكن أن تحل محل أوراق النقود التقليدية التي يصدرها البنك المركزية وبالتالي تمارس تأثيرها على كمية وسائل الدفع والمعروض النقدي بما يعنيه ذلك من احتمال انتشار التضخم، فالنقود الإلكترونية قد تؤدي إلى إحداث تغيرات في سرعة دوران النقود كما قد تؤدي إلى احتمال حدوث إصدار نقدي زائد إذا ما تم استخدامها في منح الائتمان، فضلا عن تأثيرها المتوقع على احتياطات البنوك المركزية ومن ثم على حجم ميزانيتها وما يترتب ذلك من آثار على قدرتها على إدارة وتوجيه السياسة النقدية، وبهذا الصدد وعلى ضوء الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع تم صياغة وتحديد إشكالية البحث فيما يلي: ما التأثير المتوقع للنقود الإلكترونية على

السياسة النقدية وهل ينتهي دور البنك المركزي في الرقابة على حجم المعروض النقدي؟

وهذا ما يثير العديد من التساؤلات الفرعية والتي اجتهدنا في الإجابة عليها وهي كالتالي:

- 1- ما المقصود بالنقود الإلكترونية وما طبيعتها؟
- 2- ما هي أنواع النقود الإلكترونية، وما هي مزاياها وعيوبها؟
- 3- كيف تؤثر النقود الإلكترونية على أنظمة الدفع واستقرار السوق المالية؟
- 4- كيف تؤثر على أدوات وأهداف السياسة النقدية وكذا عرض النقود؟
- 5- هل يعمل انتشارها على تقليص دور البنوك المركزية، أي هل يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية؟

فرضيات البحث:

- يجعل النقود الإلكترونية المعاملات في البنك المركزي أكثر سهولة وبساطة، فهي تحقق له عدة فوائد من بينها تخفيض التكلفة واختصار الزمن ... الخ.
- وبما أن نظام النقود الإلكترونية يعتمد على مبدأ الوحدات فإنها تسهل من تسوية المعاملات من المبالغ الصغيرة إلى معاملات ذات يضع المئات من الوحدات النقدية.
- النقود الإلكترونية عبارة عن بطاقات إلكترونية تحتوي على مخزون نقدي تصلح كوسيلة للدفع و أداة للإبراء ووسيط للتبادل، وهي تصلح لأن تقوم بأغلبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية.
- اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية فتحل الأولى محل الثانية.
- من شأن قيام جهات أخرى غير البنك المركزي بعملية خلق النقود الإلكترونية و ذلك يمكن أن يؤثر على قدرة البنك المركزي على الحفاظ على استقرار الكتلة النقدية و يضعف دوره في السيطرة على حجم السيولة و سرعة دوران النقود.
- وربما قد لا يؤثر ذلك على دوره في إدارة السياسة النقدية رغم تقلص دوره في مجال الإصدار النقدي.

أهداف البحث:

- يتضح مما سبق حجم المشاكل الاقتصادية و النقدية التي يمكن أن تنشأ كنتيجة لظهور النقود الإلكترونية، ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على هذه المشاكل وتبيان آثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية و على دور البنوك المركزية في إدارتها لها.
- أهمية البحث:

من هنا تأتي أهمية البحث خاصة وأننا في حاجة ماسة إلى دراسة علمية منهجية للمشكلات التي تفرزها ظاهرة النقود الإلكترونية مع احتمال أن تسود في المستقبل جميع وسائل الدفع.

أسباب اختيار البحث:

يعتبر انتشار استخدام النقود الإلكترونية ظاهرة حديثة تثير الفضول العلمي لمعرفتها والاقتراب منها بالدراسة والتحليل، لكي تفهم التغيرات المتلاحقة وتكيف معها فيطراً على ذهن الإنسان الحائر الذي يعيش عصر ظهور مجتمع المعرفة الحاجة الملحة والضرورية لاكتشاف خصائص وسائل الدفع الحديثة كالنقود الإلكترونية ومقارنتها مع النقود السائلة، حيث أن ظهور النقود الإلكترونية واستعمالها يثير العديد من التساؤلات حول إمكانية الاعتماد عليها كبديل للنقود القانونية ومدى تأثيرها على النظام النقدي جراء استخدام المجتمع الإنساني لها.

منهجية البحث:

وفقاً لطبيعة الموضوع تعتمد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستدلالي كمنهجين فرضتهما علينا طبيعة الموضوع، حيث يبرز ذلك من خلال تقديمنا لتعاريف ومفاهيم النقود الإلكترونية، وسرد بعض الحقائق والآثار الناجمة عن استعمال هذه الأخيرة كوسيلة للدفع.

حدود الدراسة:

حدود زمنية: تقصر الدراسة على عرض تطور النقود الالكترونية والسياسة النقدية خلال الفترة الستة من 1918- 2011

حدود مكانية: الدراسة كانت نظرية شاملة

خطة البحث: تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول وفيه تعرضنا إلى ماهية النقود الإلكترونية بنشأتها ومفهومها وتطورها، ثم حددنا طبيعتها والفرق بينها وبين النقود السائلة، وأنواعها وكذا تقسيمات أسواق النقود الإلكترونية، وأحصينا في الأخير مزاياها وعيوبها.

الفصل الثاني تناولنا فيه الدراسة الخاصة بكل من البنك المركزي والسياسة النقدية من خلال تحديد ماهية البنك المركزي، خصائصه، الكتلة النقدية والمعروض النقدي ثم السياسة النقدية بمفهومها أهدافها أدواتها وشروط نجاحها. الفصل الثالث خصصناه لدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنقود الإلكترونية من خلال إبراز موقف الاقتصاديين من إصدار النقود الالكترونية ومخاطر عدم استقرار النظام النقدي الناتجة عن ذلك و التأثير الواضح للنقود الالكترونية على الطلب على النقود التقليدية وكذا عرض النقود، و على أهداف السياسة النقدية وأدواتها وبالتالي على قدرة البنك المركزي في إدارته لها.

الفصل الأول: النقود الالكترونية.

المبحث الأول: ماهية النقود الالكترونية.

المبحث الثاني: مخاطر وأنظمة إصدار النقود الالكترونية.

المبحث الثالث: سوق النقود الالكترونية.

المبحث الرابع: أنواع النقود الالكترونية، مزاياها وعيوبها.

تمهيد:

لقد مرت البشرية بأطوار كثيرة حتى عرفت النقود بشكلها الحالي، فقد ظهرت النقود كنتيجة للنقائص التي أعتورث نظام المقايضة، الذي كان سائدا قبل معرفة النقود، ولعل من أهم هذه المساوئ صعوبة التقاء رغبات المشترين مع البائعين، وعدم قابلية السلع محل المقايضة للتجزئة وصعوبة تخزينها ولقد اتخذت النقود في بادئ الأمر شكل المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ثم لم تلبث البشرية أن انتقلت إلى مرحلة التعامل بالنقود الورقية و المصرفية، ومع هذا فإن تطور النقود لم يقف عند هذا الحد، فلقد ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وتطور الصناعة المصرفية و ظهور التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية على ظهور شكل جديد من النقود أطلق الاقتصاديون عليه مسمى النقود الإلكترونية.

المبحث الأول: ماهية النقود الإلكترونية:

من القضايا التي شغلت الباحثين في الجامعات والمتخصصين في السلطات النقدية والمؤسسات المالية تطوير نظام التسوية المعاملات يتماشى مع البيئة الإلكترونية، وكان من المتطلبات الجوهرية | لذلك النظام توفر الملائمة للمستخدم والأمان فضلا عن انخفاض تكاليف التركيب والتشغيل، وفي هذا السياق تم اقتراح عدد من المعايير والأدوات يمكن تصنيفها للتبسيط في عدة أنواع نذكر منها الدفع باستخدام النقود الإلكترونية، وسنتعرض في هذا المبحث نشأة النقود الإلكترونية ومفهومها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النقود الإلكترونية:

قبل التعرض لمفهوم النقود الإلكترونية حاولنا معرفة كيف نشأ هذا النوع من النقود من خلال معرفة مراحل تطور النقود وصولا إلى النقود الإلكترونية.

1- نشأة النقود الإلكترونية:

من الواضح في عصرنا الحاضر أن النقود تغيرت من كونها نقودا ورقية أو معدنية ذات قياس موحد ومن حقيقة ملموسة ذات قيمة رسمية صادرة من الحكومة المعنية إلى شكل الكتروني جديد، فقد تغيرت هذه النقود من العملات إلى أرقام تمثل وحدات موجودة على شاشة الكومبيوتر ومن هذا المنطلق نتطرق إلى مراحل استعمال النقود وصولا إلى مرحلة استعمال النقود الإلكترونية.

أ-مرحلة التبادل السلعي: بذات النقود بشكل التبادل السلعي وهو ما يعرف بنظام المقايضة (barter)، لكن هذا النظام عجز عن مواكبة مستلزمات التقدم الاقتصادي وذلك نظرا لعدم وجود مقياس مشترك للقيم.

ب- مرحلة النقود المعدنية: وهي تقوم على استعمال عدة معادن مثل البرونز، الفضة، الذهب وغيرها.
ج- مرحلة النقود الورقية : والتي كانت تمثل كمية من النقود المعدنية، وهي ذات قيمة ثابتة تحمل أرقاما صحيحة وصالحة للانتقال من يد إلى بن نون صعوبة .

د- مرحلة النقود الكتابية: تتكون من الودائع المصرفية وهي التي تنتقل بواسطة الشيكات و التحويلات وتستعمل في إجراء العمليات الاقتصادية، وتتميز بسهولة انتقالها بين المتعاملين.

هـ- مرحلة ظهور الصراف الآلي ATM: وهي المرحلة التي أدت إلى إجراء العمليات المصرفية الإلكترونية عن بعد دون تدخل العنصر البشري من قبل المصارف، وهي تعتبر الآن من الوسائل المسلم بها في أغلبية الدول لتسهيل القيام ببعض العمليات المصرفية

و- مرحلة تقديم الخدمات الفورية عبر شبكة الانترنت: أو ما يسمى بالخدمات على الخط (On line services) وهي تركز على استخدام الكومبيوتر الشخصي عبر شبكة الإنترنت للقيام بالعمليات المالية والتجارية المطلوبة خاصة ضمن إطار التجارة الإلكترونية.

ز- مرحلة استخدام النقود الإلكترونية: وهي مرحلة مرتبطة بالمرحلتين السابقتين، واللذان تقومون على التعامل الإلكتروني عن بعد، وقد أدت إلى الحد من استعمال النقود التقليدية (الورقية والمعدنية) وأصبح التعامل بها على درجة عالية ونسبة كبيرة¹.

¹ نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، 2007، ص 80-82.

2- تعريف النقود الإلكترونية:

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية Digital money، أو العملة الرقمية Digital Currency بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية (e, cash) Electronic cash، وبغض النظر من الاصطلاح المستخدم فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية Electronic money، وكما اختلف الفقهاء حول الاصطلاح فقد اختلفوا أيضا حول وضع تعريف تحدد النقود الإلكترونية¹.

فقد عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، أو مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية المدفوعات ذات قيمة محددة، إلا أن هذا التعريف ليس منها وتعوزه الثقة، حيث أنه لا يستبعد دخول وسائل الدفع الإلكترونية والتي تعد أمرا مختلفا عن النقود الإلكترونية².

ووفقا لتقرير بنك التسويات الدولية Banque des règlements Internationaux تتمثل النقود الإلكترونية في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة و مخزنة الكترونيا يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته³.

والنقود الرقمية أو الإلكترونية هي عبارة عن وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية، يمكن عدها | ونقلها عبر شبكات الكترونية لتكون وسيلة للدفع عبر الخطوط⁴.

وتعرف النقود الرقمية أو الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات و التوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية و بعبارة أخرى فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية، هي المكان الإلكتروني للنقود التقليدية⁵.

وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية، تخزن على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى الحافظة أو المحفظة الإلكترونية ويمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام المعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية، ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الإلكترونية⁶.

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة القيام بمدفوعات المتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي، عند إجراء

¹ محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، د.ط، مصر، 2007، 390.

² محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية بين الشرعية والقانون، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003، 134.

³ Yezps (cecile) (alain), monnaieelectro,ique qux etats-unis,les notes bleues debercy,1997, p2.

⁴ عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 60.

⁵ منير محمد الجنبيني وممدوح محمد الجنبيني، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، 47.

⁶ محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 29.

الصفة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما، ويعد هذا التعريف هو الأقرب للصحة نظرا أدقته وشموليته لصور النقود الإلكترونية، واستبعاده للظواهر الأخرى التي يمكن أن تتشابه معها. وفي الواقع فإننا نستطيع أن نعرف النقود الإلكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما غير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة لتحقيق أغراض مختلفة.

المطلب الثاني: عناصر النقود الإلكترونية:

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نحدد عناصر النقود الإلكترونية كما يلي:

1- قيمة نقدية: أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية ويترتب على هذا أنه لا تعتبر بعلاقات الاتصال الهاتفي من قبيل النقود الإلكترونية، حيث أن القيمة المخزنة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية، وليس قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للبطاقات الغذائية والتي من المنصور تخزينها الكترونيا على بطاقات فهي لا تعد تقودا الكترونية لأن القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية، تعطي حاملها الحق في شراء وجبة غذائية أو أكثر وفقا للقيمة المخزنة على البطاقة¹.

2- مخزنة على وسيلة الكترونية: وتعد هذه الصفة عصرا مهما في تعريف النقود الإلكترونية حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك، وهذا العنصر يميز النقود الإلكترونية عن النقود القانونية والائتمانية، والتي تعد وحدات نقدية مصكوكة أو مطبوعة، وفي الواقع فإنه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا أو شرائها من المؤسسات التي أصدرتها، ولهذا فإنه يطلق عليها بالبطاقات سابقة الدفع Prepaid cards².

3- غير مرتبطة بحساب بنكي: وتتضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الإلكترونية، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات الكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملها هذه البطاقات، تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقابل هذه الخدمة.

ومن أمثلة وسائل الدفع الإلكترونية بطاقات الخصم Debit cards، وهي عبارة عن بطاقات يقتصر استخدامها خصما على حسابات دائنة للعملاء يتم بموجبها تحويل قيمة نقدية من حساب إلى حساب آخر، فهي بمثابة المفتاح الذي يسمح بالنفاد الكترونيا إلى الودائع البنكية المملوكة لحامل هذه البطاقة وتعتبر بطاقات الائتمان Credi cards من قبيل وسائل الدفع الإلكترونية، حيث يتم استخدام هذه البطاقات خصما على حسابات بنكية مدينة يقوم بدفعها حامل أو مالك هذه البطاقة إلى المؤسسة المصرفية التي منحته هذا الائتمان³.

4- تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها: ويعطي هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيتعين إذا ألت يقتصر استعمال النقود الإلكترونية على مجموعة معينة من الأفراد أو لمدة محددة من الزمن أو في نطاق إقليمي محدد،

¹ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 391-392.

² محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

³ محمد الصيرفي، مرجع نفسه، ص 392-393.

فالنقود ولكي تصير نقودا يجب أن يتعين أنه تحوز ثقة الأفراد وتحظى بقبولهم باعتبارها أداة صالحة للدفع ووسيط للتبادل.

من ناحية أخرى فإنه لا يجوز اعتبار هذه الوسائل نقودا الكترونية في حالة ما إذا كان مصدرها أو متلقيها هو شخص واحد، فعلى سبيل المثال لا تعد بطاقات الاتصالات الهاتفية نقودا الكترونية حيث لا يصلح التعامل بهذه البطاقة إلا في أجهزة التليفون التي خصصتها هذه الهيئة لهذا الغرض¹.

5- وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة: يجب أن تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالالتزامات كإجراء السلع والخدمات أو كدفع الضرائب الخ، أما إذا اقتصرت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط كإجراء نوع معين من السلع دون غيره أو للاتصال الهاتفي، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الالكترونية بل يطلق عليها بالبطاقات ذات الغرض الواحد².

المطلب الثالث: طبيعة النقود الالكترونية ودورة حياتها:

حتى تتمكن من معرفة الفرق بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية لا بد من التعرف طبيعة النقود الالكترونية

1- طبيعة النقود الإلكترونية:

تعددت الآراء حول طبيعة النقود الالكترونية وما إذا كان يمكن اعتبارها نقودا حقيقية أم لا، ويرى بعضهم أن النقود الالكترونية هي نقود حقيقية لأنها تقوم بكل الوظائف التي تقوم بها النقود التقليدية، ويعرفونها بأنها عبارة عن وسيط للتبادل كما أنها مقياس ومستودع للقيمة والبعض الآخر لا بعدها من النقود وبالتالي لا تعد أداة نقدية بالمعنى الحقيقي للنقود، ويقول بأنها لا تخضع للرقابة من قبل البنوك المركزية، ولقد أوجد هذان الرأيان عدة آراء متباينة حول طبيعة النقود الإلكترونية.

• الرأي الأول: النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية:

النقود عبارة عن ما يمثلها من قيمة ولا تعد القيمة نفسها، فقد جرى التمثيل المادي للنقود في مراحل عدة عبر القرون السابقة، إذ بدأت بالمقايضة ثم الذهب ثم الفضة ومن ثم العملات المعدنية حتى وصلت إلى العملات الورقية، وهذا أمر مسلم به.

أصبح استخدام النقود الالكترونية في عصرنا الحاضر من أكثر الاستخدامات مع حداثة وتعقيدات استخدامه، إلا أن الفرق بين النقود الالكترونية وما سبقها من نقود يكمن في أن النقود الالكترونية لا تأخذ نفس شكل النقود السابقة من حيث طبيعتها المادية، بل أصبحت تؤخذ بشكل معلومات تثقل بين الأطراف أي ما على أحد الأطراف إلا بنقل معلومات من النقود المراد نقلها للطرف الآخر، لذا تعتبر المعلومات المتعلقة بهذا النقد أهم من النقد نفسه وهذا يعد فرقا جوهريا، وعليه فإن النقود الالكترونية هي الصيغ غير المادية للنقود الورقية، إلا أن المشكلة التي قد تثار في هذا المجال هي أن النقود التقليدية التي تم دفعها للمصدر تضاف إليه وتبقى داخل نظام النقد، فنكون أمام ازدواجية في استخدام النقد لأنها تستخدم بشكل متزامن، فالنقود التقليدية موجودة ومستخدمة في الوقت نفسه الذي استخدمت به النقود الالكترونية³.

¹ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 393-394.

³ جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ط1، الأردن، 2008، ص 60-61.

• الرأي الثاني: النقود الإلكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع:

يذهب التفسير الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديين إلى أن النقود الإلكترونية التي لا تصدر عن البنك المركزي هي مجرد وسيط في التبادل، بمعنى أنها تستخدم في إتمام المبادلات التي تتم عبر شبكة الانترنت ولكنها ليست أداة دفع، بمعنى أنها لا تصلح كوسيلة للإيراه حيث لا يستطيع حائز هذه النقود أن يوفي بها ديونه.

ويستند هذا الرأي إلى التفرقة التي اقترحها بعض الاقتصاديين بين أدوات الدفع و أدوات التبادل، فأدوات الدفع هي التي تصلح لإبراء الذمة بصفة نهائية من الديون بحيث لا تكون هناك أية مطالبة في المستقبل، أما أدوات التبادل فان استخدامها يؤدي إلى إتمام عملية البيع ولكن يتطلب علاوة على ذلك عملية إضافية تتمثل في الدفع النهائي الذي يؤدي إلى إبراء الأمة، بمعنى إنهاء أية مطالبة من أي نوع كانت بين مختلف أطراف التبادل المشتري، البائع و الوسيط مصرفاً كان أو مؤسسة إصدار¹.

• الرأي الثالث: النقود الإلكترونية أداة ائتمان:

يدور مضمون هذا الرأي حول نقطة أساسية مهمة هي أن جميع صور النقود هي أشكال لائتمان كما تستخدم كأداة للتبادل، وإذا أخذنا العملة المستخدمة كمثال فإنها تعتبر أداة ائتمان وذلك لأنها تعد ديناً على مصدرها (الحكومة)².

والى جانب كونها أداة ائتمان فان العملة تستخدم كوسيط في التبادل حيث تسهل مملكتها إجراء التعاملات المختلفة هذا فضلاً عن استخدامها كمخزن القيمة للملكة³.

إلا أن العملات المعدنية من ذهب وفضة لا يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الائتمان مع أنها لم تعد تستعمل وتتداول في الأسواق المحلية في الوقت الحاضر، أما النقود الإلكترونية فهي الرصيد النقدي المسجل الكترونياً المخزن على البطاقة بقيمة محددة، فهي شكل من أشكال الائتمان من جهة كونها دنياً على مصدرها⁴.

ويتمثل الالتزام القانوني المصدر الطاقة في مواجهة حاملها في الوحدات النقدية والرقمية الإلكترونية (Electronic Bits and Bytes) المسجلة على البطاقة، ويتشابه ذلك مع حقيقة أن الالتزام القانوني للحكومة حيال حائز العملة يتمثل في الورقة النقدية ذاتها⁵.

• الرأي الرابع: النقود الإلكترونية صورة افتراضية مستحدثة ثلاثية الأطراف والأبعاد:

إن ما يطرح من أفكار متعلقة بإصدارات المؤسسات من نقود إلكترونية لتقوم بشراء النقود التقليدية مقابل هذه النقود، وهي ما دافع عنه أصحاب الرأي الثاني ويرفضه القائلون على هذا الرأي.

يعتقد أصحاب هذا الرأي أن ما تم شراؤه من ديون أو مطالبة هو في الحقيقة عملية افتراض وهذا ما يعبر عنه التقرير الأوروبي بقوله (أنه من الواضح بتعبير اقتصادي أن الأموال التي يتلقاها المصدر كوديعة

¹ عبد السلام صفوت، أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في الإدارة السياسية النقدية، دار النهضة العربية، د.ط، القاهرة، 2006، ص 31.

² جلال عايد الشورة، مرجع نفسه، ص 65.

³ عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 32.

⁴ جلال عايد الشورة، مرجع نفسه، ص 65.

⁵ عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 33.

مصرفية هي في الحقيقة الأمر مطالبة من حق حامل البطاقة أو صاحب الحساب أن يطالب بها الطرف الثالث¹.

2- دورة حياة النقود الإلكترونية:

دورة حياة النقود الإلكترونية تمر بثلاث مراحل:

• المرحلة الأولى: الإصدار لصالح صاحب البطاقة:

• المرحلة الثانية: الانتقال من صاحب البطاقة إلى طرف ثالث كالبائع الذي تنتقل إليه النقود الإلكترونية.

• المرحلة الثالثة: تدمير النقود الإلكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث باسترداد مقابلها من النقود الحقيقية من المصدر².

المبحث الثاني: مخاطر وأنظمة إصدار النقود الإلكترونية:

يصاحب قيام البنوك بإصدار النقود الإلكترونية مخاطر متعددة، وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها، وأصدرت اللجنة خلال مارس 1998 و ماي 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر³

المطلب الأول: أنواع المخاطر:

ليتضح المعنى وفهم إدارة المخاطر لا بد من التعرف على أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الإلكترونية الناجمة عن إصدارها للنقود الإلكترونية، وذلك من خلال الوقوف على المخاطر التقليدية ليتسنى لنا معرفة واستيعاب طبيعة المخاطر الجديدة.

1- المخاطر المالية التقليدية:

انطلاقاً من الفكرة القائلة أن الخسائر المالية للبنوك هي أحد أنواع المخاطر المحتملة، قمنا بتقسيم المخاطر المالية إلى مخاطر متعلقة بالأسواق المالية، تبديلات العملات و أسعار المواد الأولية انجاز العمليات البنكية، توفر السيولة النقدية، تغيير غير متوقع لنسبة الفائدة والعمليات البنكية الدولية.

أ- الخطر المتعلق بالقروض:

ينشأ البنك ومعه سياسات متعددة لتسهيل عليه القيام بأعماله أولى هذه السياسات هي سياسة القرض الفردي والسياسات التمويلية المشاريع ونشاطات تجارية وسياسات الائتمان لهذه القروض، لذا فإن المخاطر التي تنجم عن هذه السياسات في عدم استطاعة أو عدم رغبة المقترض في شديده القرض⁴.

ب- خطر السوق:

تقوم مؤسسة الإصدار بتوظيف أسوان حائزي البطاقات المودعة لديها كي تدر عليها ربحاً فإذا كانت سياسات التوظيف المذكورة غير موفقة تتعرض لفقدان هذه الأموال إلى الحد الذي يدفعها إلى إعلان إفلاسها⁵.

¹ جلال عايد الشورة، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² عيد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³ صالح محمد حسني محمد حملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003، ص 250.

⁴ جلال عايد الشورة، مرجع نفسه، ص 89.

⁵ عبد الباسط وفاء، سوق النقود الإلكترونية، (الفرص-المخاطر-الآفاق)، دارهاني للطباعة والنشر، سوريا، 2003، ص 83.

وقد عرفت لجنة بازل الخطر بأنه الخسارة التي تلحق بالبنوك والمؤسسات المالية نتيجة قيامها بنشاطات التي تكون قد حددتها خارج الميزانية، وبالتالي فإن هذه الخسارة قد تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار السوق¹.

ج- خطر تبديل العملات:

قد تتسبب البطاقات الدولية في تحقيق خسائر ضخمة لمصدرها بمناسبة استخدام هذه البطاقات خارج الحدود، فطبعاً العالم اليوم الذي يبني على نظام الاقتصاد المفتوح يمكن تحويل النقود الإلكترونية التي تعطي بعملة وطنية إلى عملة الدولة التي يجري في إطارها التعامل، فإذا ما حدث تطور غير ملائم في أسعار الصرف حال إجراء المقاصة والتسوية الدولية فذلك سيؤدي إلى تحقق خسائر المؤسسة الإصدار².

د- خطر السلع أو المواد الأولية:

لا شيء يمنع من أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية الكبرى بأعمال التجارة إن كانت مرخصة للقيام بذلك، فإن زاولت مثل هذه الأعمال وقامت بشراء السلع والمواد الأولية من الأسواق العالمية كالبتترول والمواد المعدنية وغيرها، فإن الخطر الممكن حدوثه هو تغيير كلفة هذه المواد لتأثرها بأسعار بعض السلع كأسعار الذهب والبلاتين .

د- المخاطر العملية:

تظهر المخاطر العملية لحيز الوجود من اللحظة التي بدأ فيها البنك باستئناف أعماله مع عملائه أو مع البنوك الأخرى أو أي عمل يقوم به بغض النظر عن يتولى القيام بهذه الأعمال، سواء فتمت عن طريق الدروع البشرية أو عن طريق الأنظمة التقنية المتكاملة التي يعتمد عليها بشكل أساسي، فالخطر قد يلوح بذراعيه لأخطاء من المتعاملين أو وجود خلل بالأنظمة الرقمية المستخدمة على الترتيب، إلا أنه من الممكن أن يحل الخطر لأسباب أخرى كوجود ضعف في الرقابة الداخلية أو بحلول قوة القاهرة كالحريق مثلاً.

و - خطر السيولة:

تقوم البنوك بعدة أعمال مصرفية منها ما يسمى بالودائع تحت الطلب التي تدفع البنوك لأن تخاط المبالغ كبيرة لديها، وذلك من أجل تلبية طلبات زبائنها على الفور إذا طلب منها ذلك، ومن الطبيعي أن يكون البنك مستعداً وجاهزاً لأي طلب عاجل قد يتقدم به الزبون، فإذا لم يوف البنك بما يطلب منه الزبون فيتولد هنا ما يسمى بخطر السيولة.

ز- مخاطر العمليات البنكية الدولية :

قد يضطر البنك للتعامل بعمليات مصرفية دولية من أجل تقديم الخدمات لزبائنه في أي مكان وخاصة في الخارج، وقد تولد مثل هذه التعاملات مخاطر لهذه البنوك بسبب الاستخدامات الدولية مما يشكل خسارة لها وذلك نابع من اختلاف القوانين الوطنية.

¹ جلال عايد الشورة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 83.

2- الأوجه الجديدة للمخاطر المالية: وتتمثل في

أ- المخاطر العملية:

إن دخول البنوك في المجال الإلكتروني دون وضع خطة مناسبة ومدروسة فيها رؤية واضحة ودون دراسة معمقة لما ستقدم عليه يدخلها في متاهات ومشاكل كثيرة ويهوي الفرصة أمام القرصنة الارتكاب الجرائم المرتبطة بهذه الخدمة.

تحرص البنوك دائما على الاستمرار في الاتصال بالعملاء، والمحافظة عليهم ومن هذا المنطلق يتعين عليهم التمعن و التقصي ودراسة ما يحتاج إليه البنك في حالة دخوله أعمالا مصرفية وما يحتاج إليه مثل هذا النظام من استثمارات كبيرة فيما يتعلق بالنظامين المعلوماتي والاتصالي، كما أنه يحتاج إلى تطوير وسائل الأمان وتوفير الحماية و ضمان سرية جميع العمليات البنكية، لذا فمن الواجب على البنوك التصدي للمخاطر التي تحدث في الحالة التي يدخل بها هذا النظام في تعاملاته ومن هذه المخاطر:

• ظهور مشاكل مالية تتعلق بكيفية تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على كل تبادل تجارية من خلال الخدمة الإلكترونية المقدمة من قبل البنك لأنها تعد مصدرا من مصادر الإيرادات وبذلك تكون من أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية.

• قيام القرصنة بسرقة المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت، خاصة إن لم يكن هناك ما يمنعهم أو يقف في طريقهم، ولتلافي المخاطر الكبيرة الناجمة عن استخدام الشبكة بشكل سيئ يتعين على البنوك إيجاد الطريقة المناسبة والوسيلة الأمنية لمثل هذه الاستخدامات، والعناية بها بشكل مستمر.

• فشل الخدمات التي يتوقعها البنك من مورد الخدمة، نتيجة لقصور النظام المستخدم إذ ينعكس ذلك سلبا على البنك فيضعه في دائرة المساءلة أمام زبائنه، مما يدفع البنك إلى وضع القواعد والضوابط التي تعمل على تنظيم التزامات المورد ومتابعته للمحافظة على خطة أداء خدماته.

• التغيرات التكنولوجية المتطورة المتصلة في هذا المضمار، قد ينتج عنه إرباكا في العمل لعدم معرفة الموظفين بالتكنولوجيا الحديثة، وعدم استخدامها بشكلها الحديث في ظل النظام المستخدم، أي عدم مواكبة التطورات التي تحدث على هذا النظام، فقد ينفذ البنك ما يطلبه منه الزبون من عمليات تزولا عند رغبة الزبون إلا أن ذلك يحتاج إلى الإثبات، وبما أن النظام المستخدم لا يؤمن للبنك الدليل الكافي لإثبات ما يقوم به الزبون، فيكون عمي الإثبات معلق على عاتق البنك لتثبيت ما قام به الزبون من عمليات .

• ومن المخاطر ما قد ينتج عن الموظفين في المصارف ومنها جرائم الاحتيال التي قد تقع على البنوك الإلكترونية كما هو الحال في البنوك التقليدية، إلا أن الأمر الذي يبعث على الإحراج هو كيفية اكتشاف مثل هذه الجرائم وطريقة إثباتها إذا حصلت في البنوك الإلكترونية

• القرصنة الإلكترونية هم أكثر من يهدد البنوك ويعرضونها للخطر مسببين بذلك خسائر مالية كبيرة للأطراف المشاركة في العمليات، ومن الأسباب التي تمنحهم الجرأة على ذلك هو عدم وجود رادع قانوني فعال، مما يستلزم إعادة النظر في التشريعات الموجودة لتأمين الأمان الكافي، لتتمكن البنوك من القيام

بأعمالها دون أي معيق، وهذا ما يدعو للبحث عن أفضل أنواع وسائل التشفير وتطويرها بما يكفل الأمان لمثل هذه العمليات¹.

ب- مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر فيه².

فقد تتعرض مؤسسة الإصدار المخاطر فنية تؤثر على سمعتها، بعضها ينسب إليها كاختيارها النظام إصدار نقدي متخلف لا يواكب التطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات، أو أن يكون النظام غير جيد التصميم أو معيب عند التطبيق، أو ينسب إلى طرف آخر كسوء أداء شبكات الاتصال لو الأجهزة اللازمة للتشغيل على نحو يعيق وصول العملاء لنقودهم الإلكترونية، أو حدوث خلل في النظام أو إمكانيات الصراف يترتب عليه خسائر مالية سواء للبنك أو للزبون، ومقابل ذلك قد تتعرض المؤسسات المصدرة للنقود الإلكترونية لملاحقات قضائية مصدرها السير غير الحسن لآلاتها³.

ج- مخاطر التشغيل operational Risk:

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملائمة تصميم النظم، أو انجاز العمل أو أعمال الصيانة، وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالي⁴.

● عدم التأمين الكافي للنظم System Security:

تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم Unauthorized Access لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق⁵.

● عدم ملائمة تصميم النظم أو انجاز العمل أو الصيانة Systems Design, implementation and Maintenance:

وهي تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها slow down لمواجهة متطلبات المستخدمين خاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة outsourcing⁶.

● إساءة الاستخدام من قبل العملاء Customer Misuse of Services:

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية security precautions أو بسماحهم العناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين، أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية أو بعدم إتباع إجراءات التأمين الواجبة⁷.

¹ جلال عايد الشورة، مرجع سبق ذكره، ص 90-95.

² محمود أحمد إبراهيم الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 83-84.

⁴ منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

⁵ محمود أحمد إبراهيم الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁶ صالح محمد حسني محمد الحملاوي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

⁷ منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، مرجع نفسه، ص 19.

د- المخاطر القانونية legal Risk:

من الممكن أن تتعرض مؤسسة الإصدار للمخاطر القانونية ترجع إلى تظم النقود الإلكترونية التي تقدم نفسها عادة كنظم مصممة للتعامل العالمي الذي يتعدى أطر الحدود الإقليمية، كإتاهما بعدم التقيد بما تفرضه التشريعات الوطنية من التزامات تتعلق بحماية المستهلكين، أو توفير السرية والخصوصية للمعلومات التي يتم تجميعها عن الحائرين، أو محاربة غسل الأموال أو التهرب الضريبي.. الخ، مما قد يجعلها عرضة لملاحقات قضائية في بعض البلدان وتعرضها لخسائر مادية فادحة¹.

المطلب الثاني: أنظمة إصدار النقود الإلكترونية:

يعد ظهور نظم المبادلات الإلكترونية التي يتم فيها تحويل الأرصدة النقدية عبر الوسائل الإلكترونية، مثالاً للتطور في تقنيات الاتصالات الإلكترونية والتغيرات في الأنظمة الحكومية، والتي ظهرت النقود الإلكترونية كنتيجة لها، فعلى سبيل المثال يستخدم مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي في الوقت الحاضر أنظمة اتصال سلكية متطورة تتم من خلالها تلك التحويلات والمبادلات ومن أهم هذه الأنظمة نذكر:

1- نظام **fedwire**: وهو النظام الذي ينقي المؤسسات المصرفية على اتصال دائم بالمجلس وبيعها البعض، بحيث تتمكن هذه المؤسسات من التحويل المتبادل للأرصدة النقدية فيما بينها من جهة وبين المجلس من جهة أخرى دون الحاجة إلى إرسال شبكات تقليدية.

2- **Swift puis**: society for worrldwide inter telecommunication financial Transfer: نظام جمعية الاتصال الدولي للتحويل المالي عبر العالم.

3- نظام **emop**: التابع للقطاع الخاص والذي يتم استخدامه بالإضافة إلى النظامين السابقين عليه والتابعين لمجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي في عمليات تحويل الأموال الدولية فيما بين البنوك | العالمية وفيما بين السماسرة والوكلاء وفيما بين المؤسسات المالية وفيما بين عملائها في أسواق المال، وذلك بهدف إجراء التحويلات التي تزيد قيمتها على مليون دولار أمريكي

4- نظام **automated clearing houses achs**: والذي تم استخدامه في إجراء التحويلات الأقل حجماً، حيث تستخدمه المشروعات عند تحويل مرثيات العاملين فيها إلى حساباتهم لدى المصارف التي توجد فيها تلك الحسابات، ويستخدمه الأفراد في تسديد كيم فواتير الخدمات وأقساط التأمين وفي تسديد أقساط القروض العقارية.

5- نظام **giro**: والمستخدم من قبل المؤسسات المصرفية في أوروبا بشكل خاص بغرض تحويل الأرصدة النقدية من حساب شخص في مصرف معين إلى حساب شخص آخر ومشروع في مصرف آخر وذلك بناء على طلب المحول².

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، 2003، ص 192-194.

المبحث الثالث: سوق النقود الإلكترونية:

يمثل اختراع النقود الإلكترونية ثورة في سوق الخدمات العالمية حيث يشهد السوق العالمي للتعامل بالبطاقات الإلكترونية مزيداً من العمق و على الأخص في سوق الدول المتقدمة التي يحل استخدام النقود الإلكترونية فيها مكانة خاصة وستتطرق في هذا المبحث لماهية سوق النقود الإلكترونية و تقسيماتها.

المطلب الأول: ماهية سوق النقود الإلكترونية:

سوق النقود الإلكترونية كما واضح من اسمها هي السوق التي تتعامل في الوسائط التي تتخذ شكل الكتروني والتي يطلق عليها اصطلاح النقود الإلكترونية Monnaie Electronique، أو الأشكال النقدية Nouvelle forme monétaires أو النقد Monnaie-carte أو النقد البلاستيكي Plastique-monnaie أو النقد الصغير Micro-monnaie، هذا و تعد النقود الإلكترونية من أحدث الاختراعات التي توصلت إليها صناعة تحديث أنظمة تسوية المبادلات التجارية والتي أصد منها تسهيل انتقال الوسائط النقدية من جهة و تخفيض التكاليف الإصدار من جهة ثانية و توفير درجة عالية من الأمان للحقوق المالية من جهة ثالثة¹.

المطلب الثاني: أقسام سوق النقود الإلكترونية:

تختلف تقسيمات سوق النقود الإلكترونية باختلاف الزاوية أو الأساس الذي تركز عليه لإجراء التمييز، فمن حيث وقت الدفع يوجد سوق بطاقات دفع مسبق و سوق بطاقات دفع لاحق، ومن حيث إمكانية الائتمان توجد سوق بطاقات وقاء (أو خصم) و سوق بطاقات ائتمان، ومن حيث الخدمات توجد سوق بطاقات ذات خدمات محدودة و سوق بطاقات ذات خدمات متعددة، ومن حيث اتساع محيط التعامل توجد نقود تقليدية تجري في إطار شيكات مغلقة، وأخرى حديثة افتراضية تجري في إطار الشبكات المفتوحة للانترنت ... الخ

ونحن نفضل التمييز بين أقسام سوق النقود الإلكترونية بالنظر لطبيعة مؤسسات الإصدار (مؤسسات بنكية، مؤسسات مالية غير بنكية، مؤسسات غير مالية)، ولهذا يمكن التمييز بين ثلاثة أقسام أساسية داخل هذه السوق يأتي في مقدمتها قسم سوق البطاقات البنكية ثم قسم سوني بطاقات المؤسسات المالية غير البنكية، و أخيراً قسم سوق بطاقات المؤسسات غير المالية².

1- سوق البطاقات البنكية (CB) :Marché de cartes bancaires

تعتبر أهم أقسام سوق النقود الإلكترونية على الإطلاق، و العنصر الرئيسي المميز لها هو جهة الإصدار فهي سوف يجري التعامل فيها على النقود الإلكترونية المصدرة من قبل المؤسسات البنكية، هذا وتحرص بنوك الدول المتقدمة على تدعيم هذه السوق من خلال إصدار المزيد من البطاقات البنكية ويتعين التمييز بين أربعة مستويات أساسية من البطاقات البنكية التي يجري التعامل بها في السوق استناداً إلى إمكانيات الاستخدام³.

¹ Dissaux (Thierry), paiement ; monnaie, banque électronique le évolution pour la banque, revue d'économie financière, 3/1999.

² عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

³ عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 17.

المستوى الأول: بطاقات السحب Carte de Retrait:

تناسب هذه البطاقات العملاء الذين ينصب اهتمامهم فقط على التزود بالسيولة، حيث تمنحهم هذه البطاقات إمكانية سحب النقود من ماكينات الصراف الآلي، وبالنظر إلى نطاق السحب المكاني يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع:

أ- بطاقات السحب غير المتعدية cartes de retrait privative: وهي التي تسمح بالسحب من شبكة البنك المصدر لها فقط.

ب- بطاقات السحب الوطنية cartes de retrait nationale: وهي التي تسمح بسحب النقود من كافة ماكينات الصراف الآلي للبنوك التي قبلت بذلك.

ج- بطاقات السحب الدولية cartes de retrait internationale: وتزيد عن سابقتها في إمكانية سحب النقود خارج البلاد لدى ماكينات الصراف الآلي للبنوك الأجنبية التي قبلت بذلك.

المستوى الثاني: البطاقات الوطنية cartes bancaires nationales:

ويقصد بها البطاقات البنكية التي تسمح بأداء الوظائف التقليدية من دفع وسحب على مجمل شبكة البنوك الوطنية أطراف الأنفاق فهي تسمح بسحب النقود لدى ماكينات الصراف الآلي للبناء المصدر والبنوك الأخرى الموجودة داخل البلد أطراف الاتفاق، وكذلك تسوية المعاملات لدى الشجار الذين يقبلونها¹.

المستوى الثالث: البطاقات الدولية: cartes bancaires internationaux CB:

وهي بطاقات بنكية تنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية الفيزا كارد و الماستر كارد و اليورو كارد التقليدية، وتقدم بالإضافة إلى الخدمات المتاحة بواسطة البطاقات الوطنية نفس الخدمات أيضا على الصعيد الدولي سواء من حيث خدمة السحب (مع دفع عمولة معينة عن كل عملية سحب) او من حيث تسوية المعاملات لدى التجار، وتناسب هذه البطاقات العملاء الذين يشغل السفر خارج البلاد حيزا واضحا من حياتهم الوظيفية والخاصة.

المستوى الرابع: بطاقات المكانة الدولية (أو السلسلة الراقية) Cartes Internationales de Prestige (hout de gamme):

وهي تقدم مجموعة من الخدمات الإضافية الأكبر سواء تعلق بسحب النقود القدرة على سحب مبلغ أكبر قد تصل إلى ضعف المبلغ المتاح في الكروت الدولية التقليدية)، أو حجز الفنادق أو إيجار السيارات بدون تأمين إلى غير ذلك من خدمات.

وقد طرحت مؤسسة الفيزا كارت بطاقة مكانة سميت بالفيزا من الطراز الأول Visa Premier كما طرحت مؤسسة الماستر كارد بطاقة مكانة مناظرة سميت بالماستر كارد الذهبي Mastercard gold وتلحق ببطاقات المكانة بطاقات الأعمال البنكية Visa Affaire-Business Mastercard Carte Affaires وتناسب هذه البطاقات العملاء الذين يشغل السفر خارج البلاد حيزا كبيرا من حياتهم الوظيفية أو الخاصة بطريقة أو ضح من عملاء البطاقات الدولية².

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 21.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه رغم تعدد أنواع البطاقات البنكية وفقا لما نؤديه من وظائف إلا أنها تتجه حاليا إلى التجمع في بطاقة واحدة تجمع مختلف الوظائف (سحب النقود، الدفع، الحصول على الائتمان).

2- سوق بطاقات المؤسسات المالية غير البنكية:

يأتي في مقدمة البطاقات الصادرة في تلك السوق بطاقات المؤسسات المهتمة بتسوية المعاملات الخاصة بالسفريات والرحلات للعملاء ومن أشهرها:

أ- بطاقات مؤسسة **Diners Club**: التي أصدر منها نحو 2.2 مليون بطاقة بالولايات المتحدة في أواسط الثمانينات ويصدر نادي الداينرز ثلاثة أنواع أساسية من البطاقات وهي: E& t CARD CHARGE، وبطاقة الصفوة بدون حد أعلى للائتمان، والتي كانت أكثر انتشارا في الخليج قبل الفيزا والماستر كارد حيث كان شيوخ العرب يستخدمونها في لندن وأمستردام لشراء المجوهرات والأحجار الكريمة... الخ.

ب- بطاقة **AMERICAN EXPRESS**: المسماة AMEX و التي أصدر منها بأمريكا خلال نفس الفترة نحو 17 مليون بطاقة، وأمريكان إكسبريس كانت عبارة عن شركة سياحية لها بنك خاص باسم American Express Bank، ولها شبكة خاصة تتعامل مع مكاتب الرحلات والفنادق والمحلات وتصدر ثلاثة بطاقات أساسية: البطاقة الخضراء، البطاقة الذهبية والبطاقة الماسية، ويلاحظ أن البطاقات الصادرة عن هاتين المؤسستين (الداينرز كلوب -الأميريكان اكسبريس) عبارة عن بطاقات ائتمان دولية carte accreditives international تقدم العديد من الخدمات على المستوى الدولي، فهي أداة الدفع واسعة الانتشار وبدون تحديد المبلغ والنفقات تكون مدينة بواسطة اقتطاع أوتوماتيكي يجري خلال عشرة أيام، كما أنها أداة للسحب النقدي من خلال الآلاف من مناف الصراف الآلي التي تقبلها، فضلا عن العديد من الخدمات التأمينية والشخصية¹.

3 - سوق بطاقات المؤسسات غير المالية:

تتخذ البطاقات المصدرة في هذه السوق أشكالا متنوعة نذكر منها:

أ- البطاقات غير المتعدية أو القاصرة للتجارة cartes privatives du commerce:

تصدر هذه البطاقات بمبادرة من تاجر أو مقدم خدمة و أحيانا بمشاركة بنك بغرض تدعيم أو اصر الثقة بينه و بين العملاء، وأحيانا لتقديم تسهيلات ائتمانية معينة، وهي عبارة عن بطاقات تندمج فيها وحدات استهلاك و ليس وحدات نقدية، أي أنها تسمح بالحصول على خدمات معينة من متجرا و أكثر بعكس البطاقات المدفوعة مقدمة التي تندمج فيها وحدات نقدية و ليس وحدات استهلاكية، أي أنها مخزن لقوة شرائية محدودة لنوع معين من الاستهلاك مثل كروت التليفونات، وتصدر هذه البطاقات مجانا عن الشركات التجارية لتكون مظهرا من مظاهر تدعيم الصلات بين التاجر والعميل².

ب- البطاقات المدفوعة مقدما cartes pre-payee:

(أو السابقة الدفع أو المختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية Porte Monnaie Electronique) وهي عبارة عن بطاقة تخزن بها قوة شرائية محدودة تعبأ بالكمبيوتر، و يجري دفع قيمتها مسبقا فهي بطاقات دفع مسبق لأنه كما يقال تندفع أولا ثم تستهلك بعد ذلك On paie d'abord et on consomme ensuite بعكس الوضع الجاري في البطاقات البنكية التقليدية التي يمكن أن نطلق عليها بطاقات الدفع اللاحق post

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 26.

paiement، و التي تقوم فيها بالاستهلاك أولاً ثم الدفع بعد ذلك، وقد ظهرت هذه البطاقات للوفاء بالحاجات النقدية الزهيدة للغاية في قيمتها وتنقسم بطاقات الدفع المسبق إلى نوعين¹: النوع الأول: بطاقات ذات الخدمة أو الاستعمال الواحد Carte Prepayee Mono Usage: وهو نوع تقليدي ومن أمثلتها بطاقات التلفون المستعملة بالكبائن العامة التي تخضع لقاعدة القبول المتناقص مع الاستعمال حتى ينفذ الرصيد، بطاقات شركات التامين المكتبات الملحقة بالجامعات، بطاقات أماكن الانتظار ودخول السينما.

النوع الثاني: بطاقات ذات الخدمات أو الاستعمالات المتعددة Carte Prepayee Multi Usage: ويستخدم لدى كافة نقاط البيع المشتركة به، وهي بطاقات لا تتطلب رمز سري للاستخدام لهذا تفقد قيمة النقود الموجودة فيها بمجرد فقدان البطاقة أو سرقتها².

ج- البطاقات المهنية cartes a Usage Professionnelles ou Affaire : وهي مصدرة من المشروعات باسم موظفيها لكي تسمح لهم بتسوية نفقات الانتقال المهني والاستقبال دون الالتزام بدفع مقدم مثل نفقات النقل، الفنادق والمطاعم وإيجارات السيارات من أشهرها بطاقة فيزا الأعمال Visa Affaires et Business³.

د - بطاقة المشتري: Carte Acheteur (purchasing card ou preurement card) : حتى تتصدى للخدمات الإدارية للمشروعات بغرض تبسيط إجراءات تسويات الموردين من خلال تسوية المبالغ البسيطة التي تمثل بصفة عامة الجزء الأعظم في فواتير التعامل، فحامل بطاقة المشتري يحصل على مشترياته لكنه لا ينفق نقدا وإنما يصبح حساب مشروع مديتا بالمبلغ المقابل لهذه المشتريات وهي بطاقات منتشرة في الولايات المتحدة وبريطانيا⁴.

المبحث الرابع: ميلاد النقود الإلكترونية وأشكالها:

تقوم فكرة النقود الإلكترونية على محاولة حلق و تطوير نظام الدفع يمكن أن يقدم نمونجا بديلا للنقود السائلة، نقود لا تقل لها ولا وزن يمكن أن توجد في المكان ولا تحتاج لخزائن لحفظها ويمكن أن تعرض وتستخدم بواسطة ملايين الحاسبات الإلكترونية و عبر شبكة الانترنت ويمكن أن تأخذ عدة أشكال⁵.

المطلب الأول: ميلاد النقود الإلكترونية:

أن النقود الإلكترونية هي إحدى إفرازات التقدم التكنولوجي وبصفة خاصة تطور علم الاتصالات ولهذا فان البعض يرجع نشأة النقود الإلكترونية إلى عام 1860 حيث تم تحويل مبلغ مالي باستخدام التلغراف، ومع هذا فإنه من الملاحظ أن المعنى الدقيق للنقود الإلكترونية لا يتطابق مع هذه الواقعة حيث أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد حوالة نقدية من شخص إلى شخص آخر.

ويذهب البعض الأخر إلى رد أصل النقود الإلكترونية إلى اختراع الكتابة Rryptography وقد استخدم العسكريون وسائل الاتصال المشفرة في نقل أسرار الأعداء، وعلى الرغم من أن خدمة تحويل الأموال قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1918، وذلك عندما قامت بنوك الاحتياطي الفدرالي بنقل النقود

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

² عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 34-35.

³ عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 38

⁴ عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 38-39.

⁵ منير محمد الجنيبي وممدوح محمد الجنيبي، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

بواسطة التلغراف، فإن الاستخدام الواسع للنقود الإلكترونية لم يبدأ إلا في عام 1972 عندما تأسست دار المقاصة الآلية Automated Clearing House، فقد تولت هذه المؤسسة عملية إعداد خزائن الولايات المتحدة الأمريكية و أيضا البنوك التجارية ببدل الكتروني لإصدار الشيكات Check Processing، وعلى غرار هذا النظام انتشر وجود أنظمة مشابهة في أوروبا و نتج عن هذا استخدام النقود الإلكترونية بصورة شائعة في أنحاء المعمورة .

أما البطاقات البلاستيكية الإلكترونية والتي تعد الصورة الرئيسية للنقود الإلكترونية فلم تعرف إلا في عام 1970 على يد الياباني kaniLaka Arimera الذي ركز كل جهده على تطوير الشريحة الإلكترونية التي تثبت على البطاقات البلاستيكية والتي تحتوي على المخزون النقدي أو أي بيانات أخرى، إلا أن هذا العالم لم يتم بلوغ الاستخدام الذي ستركس له هذه البطاقات. وفي عام 1974م طور الفرنسي Rolrand Morens هذا الاختراع من خلال تطوير أوجه استخدام هذه البطاقة الإلكترونية وفي الواقع فإن Honeywell Bull يعد أول من اخترع البطاقة الذكية Smart Card التي تمثل الشكل الرئيسي للنقود الإلكترونية وكان ذلك في عام 1979، إلا أن هذه الصورة الأولية لهذه البطاقة كانت تتسم برداءة التصميم مما دفع شركة French Bank Card Association إلى استخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً لإنتاج البطاقات الذكية، وظهرت بالفعل أول بطاقة ذكية تقليدية في عام 1986، هذا وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي عرفت النقود الإلكترونية أما اليابان فقد عرفت في عام 1995 وحينما تشكل مجلس يضم مجموعة من المؤسسات المالية ووزارة المالية وبعض شركات الاتصال والتلغراف وتم في هذا الاجتماع مناقشة كافة المسائل المتعلقة بالنقود الإلكترونية، وتم الموافقة على إصدار بعض صور النقود الإلكترونية وكذلك الماكينات التي تقوم بإصدارها¹.

المطلب الثاني: أنواع وأشكال النقود الإلكترونية:

توجد في الواقع عدة صور أو أشكال من النقود الإلكترونية هي في الحقيقة وسائل التداول النقود أكثر منها أشكال للنقود، و تخلف صور وأشكال النقود وفقاً للزاوية التي ينظر إليها منها بما من حيث متابعتها والرقابة عليها أو من حيث طريقة تخزينها وطريقة التعامل بها أو من حيث الوسيلة المستعملة أو من حيث القيمة النقدية المخزنة فيها².

1- من حيث القيمة النقدية:

يرتكز هذا التصنيف على معيار القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية ويمكن التمييز بين شكلين من النقود الإلكترونية:

أ-بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة Tiny Value Cards: وهي بطاقات صالحة للوفاء بالثمان السلع والخدمات التي لا تتجاوز قيمتها دولاراً واحداً فقط³.

ب- بطاقات ذات قيمة نقدية متوسطة: وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار⁴.

¹ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 145-147.

² عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 406.

2- من حيث أسلوب التعامل:

ويوجد نظامين نظام على الخط و نظام خارج الخط:

أ- نظام على الخط **on line e- money system**:

يعمل هذا النظام أثناء الاتصال بشبكة الانترنت وهو يمكن من التعامل مع النقود المعنية ويطلب من التاجر أن يتصل بكمبيوتر البنك الذي يحتوي على قاعدة بيانات عن النقود الإلكترونية التي تم إنفاقها عبر نقاط البيع، بما يمكن التاجر من معرفة مدى صلاحية نقود العميل الإلكترونية و إمكان استخدامها في السداد¹.

ب- نظام خارج الخط **off line money system**:

و في هذا النظام تتم قراءة بطاقة الزبون وهي تتضمن مفتاحا سريا عن طريق حاسوب لدى التاجر، ويتم خصم مبلغ المشتريات من خلال هذه البطاقة مباشرة، حيث أنها تحتوي إما على ذاكرة تخزين معلومات على حساب الزبون أو على مدارج مغناطيسية يسجل فيها المبلغ الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه (خلال أسبوع مثلا) وهو محدد من طرف البنك².

3- من حيث متابعتها والرقابة عليهما:

وتنقسم النقود الإلكترونية من هذه الزاوية إلى نوعين من النقود تقود معنية (محددة أو اسمية) ونقود غير معنية (غير محددة أو غير اسمية):

أ- النقود الإلكترونية المعنية أو الاسمية **Identified**: و يميز هذا النوع من النقود هو أنها تحتوي على معلومات توضح هوية الساحب الأصلي للنقود الإلكترونية أي الشخص الذي قام بالسحب في بداية التعامل مما يمكن الاستقرار في متابعة حركة تحويل النقود وبالتالي تعقب حركتها في السوق الإلكتروني حتى يتم تمييزها في نهاية المطاف³.

ب- النقود الإلكترونية غير المعنية أو غير الاسمية **An eynous**: هذا النوع من النقود يتم التعامل به دون معرفة هوية المتعامل فهي كالأوراق النقدية في التعامل وليست لها علاقة بمن يتعامل بها ولا يمكن التعرف على هوية مستخدميها سواء انتقلت منهم أو إليهم⁴.

4- من حيث الوسيلة المستخدمة:

تستطيع أن نقسم النقود الإلكترونية وفقا للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى البطاقات مسابقة الدفع والقرص الصلب و الوسيلة المختلطة.

أ- بطاقات مسابقة الدفع : **Prepaid Cards** : ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على الشريحة الإلكترونية المثبتة على بطاقة بلاستيكية وتأخذ هذه البطاقة صورا متعددة نذكر منها⁵:

¹ محمد سعدو الجرف، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص 48-49.

³ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

⁴ جلال عايد الشورة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁵ محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

• البطاقة الذكية:

وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على معالج صغير جدا وتستخدم في تخزين النقود لتستخدم بعد ذلك في شراء السلع والخدمات عبر الانترنت، أو في نقاط البيع التقليدية بشرط وجود قاري الكتروني مناسب للبطاقة، وتحتوي البطاقة على مقدار محدد القيمة سلفا من النقد الرقمي يتناقص مع الاستخدام في عمليات الشراء في نقاط البيع المختلفة¹.

• بطاقة الائتمان: credit cards:

وهي البطاقات التي تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع أجل لقيمتها ويتم حساب فائدة معينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصارف ومن أمثلتها: بطاقة الفيذا، الماستر كارد وأمريكا كارد².

• الهاتف المصرفي:

يستخدم الهاتف المصرفي في سداد فواتير الخدمات وفي تحويل الأرصدة النقدية من حساب العميل إلى حسابات أخرى، وذلك من خلال شرف المقاصة الآلية باستخدام الهاتف أو كابل التلفزيون فعند الرغبة في التحويل يقوم العميل بالاتصال بالبنك ثم إدخال رقم الحساب الخاص به واختيار الخدمة المطلوبة من قائمة الخدمات المعروض تقديمها من قبل مقدم الخدمة وحجم المبلغ المطلوب تحويله ورقم حساب المستفيد، وبالتالي يتم إدخال المعلومات المتعلقة بعملية الدفع وتأكيدها وتحويلها إلى شريط ممغنط متصل بغرفة المقاصة الآلية، والتي تقوم بعملية التحويل المناسبة والمطلوبة³.

• الانترنت المصرفية:

إن نظام الانترنت القائم على المصرف المنزلي نظام له ظواهر جذابة وأشكال متعددة تلفت النظر، فنجد أن ناء خط ساخن على الانترنت يعتبر أرخص تكلفة من بناء فرع للبنك كما تتعدد أشكال هذه الخدمة حيث نذكر منها:

- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدهم لدى المصارف
- تقديم طريقة دفع العملاء للفواتير المستحقة عليهم الكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء
- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة⁴.

ب- القرص الصلب Hard Disk: ويتم تخزين النقود على القرص الصلب الكومبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الانترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود مسعى النقود الشبكية network morley.

¹ محمد سعدو الجرف، مرجع سبق ذكره، ص 200.

² محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 402

³ محمد سعدو الجرف، مرجع سبق ذكره، ص 202.

⁴ محمد الصيرفي، مرجع نفسه، ص 405.

ج- الوسيلة المختلطة:

تعد هذه الوسيلة خليط مركب من الطريقتين السابقتين حيث يتم بموجها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة الكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي، الذي يقوم بقراءتها و بثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكومبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات¹.

المطلب الثالث: مزايا و عيوب النقود الإلكترونية:

للنقود الالكترونية العديد من المزايا المصحوبة بالعديد من العيوب .

1- مزايا النقود الالكترونية:

أ- انخفاض التكاليف: يمكن نظام النقود الالكترونية من تخفيض تكلفة المعاملات بصورة حادة فمن ناحية لا توجد تكاليف مقاصة أو تسوية حيث أن قيمة e-cash مدفوعة مقدما، كما أن العملية بالكامل تتم أوتوماتيكيا وفي منتهى البساطة².

ب- تشجع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الأمنية Secure Electronic Transaction -Set، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية Ssl -Secure Socket Layers مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر أمانا³.

ج- لا تخضع للحدود: يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى مكان آخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت وعلى الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية⁴.

د- البساطة وسهولة الاستخدام: حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد إصدار الأمر على حسابه الآلي دون الحاجة لملء الاستمارات المعقدة التي تصاحب استخدام بطاقات الائتمان، كما أنه من الممكن الحصول على نظام يصمم خصيصا لمواجهة احتياجات العميل كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية و بأي قيمة⁵.

هـ- تسرع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية، على العكس مما لو كانت تتم قبل ذلك بالطرق التقليدية⁶.

و- السرية والخصوصية: يستطيع المشتري في ظل هذا النظام الجديد أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات، فالبطاقة المدفوعة مقدما تكون لحامله وبالتالي لا تحتاج الشركة التي تصدرها

¹ محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع نفسه، ص 34

³ منير محمد الجنبيني، وممدوح محمد الجنبيني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁴ محمد الصبري، مرجع سبق ذكره، ص 424.

⁵ محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁶ منير محمد الجنبيني وممدوح محمد الجنبيني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

لأية معلومات، وبالمثل حينما يتم شحنها على الحاسب الآلي الذي يثير المخاوف حول إمكانية استخدام هذه السرية في الأنشطة الإجرامية والتهرب الضريبي¹.

2- عيوب النقود الإلكترونية:

- أ- في حالة انتشار النقود الإلكترونية فإنه يمكن أن تصبح مصدرا جديدة للنقود والائتمان.
- ب- نظرا للتدفق السهل للنقود الإلكترونية فإنه يخشى من أن تصبح طريقة سهلة لغسيل الأموال
- ج- انتشار استخدام النقود الإلكترونية سيؤثر على مصداقية الحسابات القومية لدى الدول المختلفة².
- د- الاعتماد الكامل على برنامج الحاسب الآلي يعني إمكانية نسخ البرنامج مما يعني مضاعفة قيمة النقد الإلكتروني المصدر بصورة احتيالية أي تزيف العملة الإلكترونية.
- هـ- اقتصار استخدام النقود الإلكترونية على شبكة الانترنت دون إمكانية تداولها في العالم يجعلها محدودة الفائدة بما يحد من الإقبال عليها³.
- و- الإصرار على السرية المطلقة حيث يصر مصدر النقود الإلكترونية والمتعاملون بها على أن تظل النظم المطلقة خالية من أية بيانات تسمح بتتبع مصادر الأموال، الأمر الذي يساهم في تسهيل عمليات التهرب الضريبي⁴.

¹ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² محمد الصبري، مرجع سبق ذكره، ص 436.

³ محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁴ محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مرجع نفسه، ص 35.

خلاصة الفصل الأول:

إن من بين القضايا التي أفرزها التقدم التقني للنقود الإلكترونية أو لقد تناولنا في هذا الفصل هذا النوع من النقود من حيث النشأة و المفهوم، وعرفنا النقود الإلكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما غير مرتبطة بحساب بنكي، تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستخدم كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة، وتتجلى أهمية هذا التعريف في تمييز النقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى، وأوضحنا بعد ذلك أنواع هذه النقود وتقسيمات أسواق النقود الإلكترونية

وباعتبار أن التقدم التكنولوجي يثير الكثير من المشكلات تطرقنا إلى المخاطر المرتبطة بظهور واستعمال النقود الإلكترونية التقليدية منها والحديثة، وأحصينا في الأخير مزايا وعيوب هذه النقود.

الفصل الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية.

المبحث الأول: البنك المركزي.

المبحث الثاني: الكتلة النقدية وإصدار النقد المركزي.

المبحث الثالث: العرض النقود وهيكل الجهاز المصرفي.

المبحث الرابع: السياسة النقدية

تمهيد:

يعد البنك المركزي مصرفا حكوميا يخضع للإشراف والتوجيه الحكومي وبحسب القوانين التي تنظم علاقته بالدولة استنادا إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، إلا أنه في جميع الأحوال تسند إلى البنك المركزي، مهمة إصدار النقود وتنفيذ الأسس والمعايير الواجب التقيد بها عند قيامه بالإصدار النقدي وذلك وفقا لمقابلات الكتلة النقدية المتوفرة، وبناء على ذلك خصصنا هذا الفصل للدراسة الخاصة بالبنك المركزي والسياسة النقدية في أربع مباحث:

المبحث الأول: البنك المركزي.

المبحث الثاني: الكتلة النقدية وإصدار النقد المركزي.

المبحث الثالث: العرض النقود وهيكل الجهاز المصرفي.

المبحث الرابع: السياسة النقدية.

المبحث الأول: البنك المركزي:

تناولنا في هذا المبحث ماهية البنك المركزية من خلال نشأته وأهم التعاريف المسندة إليه و أبرز خصائصه والأدوار الموكلة إليه.

المطلب الأول: ماهية البنك المركزي:

1- نشأة البنوك المركزية:

إن البنوك المركزية بدأت في أول أمرها مصارف تجارية، وذلك بعد التطور في الوظائف التي قامت بها البنوك حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وأن بداية نشوء البنوك المركزية كانت ينشوء مصرف السويد ومصرف إنجلترا المركزي، ففي عام 1688م أنشئ بنك السويد، وفي عام 1694م كانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية للنشوء البنوك المركزية لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية، والتي لا تزال الكثير من وظائفها سارية لوقتنا الحاضر، ومن الجدير بالذكر أن العديد من البنوك المركزية في العالم اتخذت بنك إنجلترا كنموذج اعتمدت عليه في إنشاء مصارفها المركزية¹.

2- تعريف البنوك المركزية:

اختلفت تسميات وتعريف المصارف تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الو. م، أُطلقت عليه تنمية نظام الاحتياطي الفيدرالي، وفي الهند أطلق عليه تسمية البنك الاحتياطي في حين أنه في فرنسا أطلق عليه تسمية بنك فرنسا، وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد، وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي².

حيث عرفت فيراسميث (VERA SMITH) البنوك المركزية بأنها "النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" حيث أكدت فيراسميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد.

وعرف (A. Day) البنك المركزي بأنه "هو البنك المركزي الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي ويلاحظ بان داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي وبالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

في حين عرف دي كوك (de Rock) البنوك المركزية بأنها هي البنك الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي، بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك والقيام بالتعليم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية"

¹ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، 2006.

² زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع نفسه، ص 24.

كما يعرف أيضا على أنه هو الهيئة التي تتولى إصدار النقود تتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على النظامين الاقتصادي والاجتماعي¹.

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزية:

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:²
1- إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.

2- يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقيمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.

3- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.

4- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، وله قدرة الهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع الدول العالم.

6- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الو، م.أ والتي يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يحدد السياسة النقدية الليل والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار ويسري هذا الإصدار على الهند وكذلك توجد مؤسسة في المملكة العربية السعودية والبحرين.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي:

تؤدي جميع البنوك المركزية بشكل عام وظائف مشابهة لتحقيق الصالح العام وفيما يلي أهم الوظائف الأساسية التي زاولتها البنوك المركزية ألا وهي بتلك الإصدار، بنك الدولة، بنك البنوك الرقابة على الائتمان والمقرض الأخير.

1- بنك الإصدار:

وهي وظيفة عرض النقود الورقية والإصدار النقدي في الدولة وتنظيم استخدامها في الاقتصاد القومي، حيث تم إلغاء حق المصارف التجارية في إصدار النقود الورقية وحصر هذا الحق بالمصرف المركزي دون غيره من المصارف الأخرى، والدافع الذي حصر عملية إصدار النقود بالمصارف المركزية دون أن تتولى الحكومة بصفة مباشرة هذه العملية، هو ما أثبتته التجارب الماضية من إفراط الدولة في إصدار العملة الورقية

¹ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 271.

² زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

لخدمة أغراضها المالية دون النشاط الاقتصادي بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وانعدام ثقة الأفراد في أية نقود ورقية تصدرها الحكومة كذلك تسهيل عملية تنظيم عرض النقود بما يضمن سلامة قيمة العملة الوطنية وإعطائها أكبر قدر من الاعتبار والثقة¹.

2- بنك الدولة:

يتولى البنك المركزي عددا من المهام المصرفية لصالح الحكومة تجعله أحيانا يسمى بنك الحكومة مما يضيف عليه قدرا من الثقة والمركز الأدبي فنحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها، إذ تودع الحكومة حصيلة إيراداتها المختلفة من الضرائب والرسوم وغيرها في حسابات خاصة، كما تقوم بتحرير شيكات على هذه الحسابات عندما تريد القيام بتوجيه نفقاتها المتعددة من رواتب وأجور كذلك يقوم بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة، وذلك بتلقي طلبات اكتتاب الأفراد والشركات والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى للاكتتاب في هذه القروض، كذلك استهلاك القروض العامة عند حلول أجل سدادها، كما يقوم بمراقبة احتياطي الحكومة من الرصيد الذهبي إضافة إلى احتياطي النقدي من العملات الأجنبية، ويتولى مهمة تقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية والائتمانية².

3- بنك البنوك:

وذلك من خلال ما تفرضه الأعراف والتقاليد المصرفية على البنوك التجارية، من إيداع اختياري لجزء من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، أو من خلال ما تفرضه الأحكام القانونية من إيداع إجباري لجزء من ودائع المصارف التجارية تحشد عامة بنسبة معينة لدى البنك المركزي كذلك تقوم بتأدية خدمات جلييلة للنظام المصرفي منها الإشراف على عمليات المقاصة بين المصارف التجارية (حيث يقصد بالمقاصة تسوية الديون بين الطرفين، أي ما بين البنوك التجارية كل منهما مدين ودائن للطرف الأخرى في الوقت نفسه عن طريق استعمال الأرصدة أو الاحتياطيات النقدية)³.

4- الرقابة على الائتمان:

يضطلع البنك المركزي بوظيفة الرقابة على الائتمان، حيث يوجد إلى جانب النقود الورقية المتداولة في المجتمع نوع آخر من النقود أوسع انتشارا وأكبر حجما في التداول وهو النقود الكتابية أو نقود الودائع، التي تقوم المصارف التجارية بخلقها عندما تمنح الائتمان لعملائها، لهذا فإن الرقابة على الائتمان إنما تعني بصفة أساسية الرقابة على حجم النقود الكتابية (نقود الودائع)، وذلك منعا للتضخم أو تجنبنا للانكماش، ويستخدم البنك المركزي في هذا الصدد عددا كبيرا من الأساليب والأدوات نذكر منها: سياسة إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، سياسة تعديل نسبة الاحتياطي النقدي.

5- البنك المركزي هو المقرض الأخيرة:

تتبع من وظيفته الأساسية ويقصد بهذه الوظيفة هو قيام المصرف المركزي بتقديم ومنح الائتمان إلى البنوك التجارية أو إلى السوق المالية في أوقات الأزمات المالية وإذا كان البنك المركزي ملزما بالتدخل لمساعدة البنوك التجارية إذا واجهتها أزمة سيولة نقدية، فإنه يحدد الشروط التي يتدخل على أساسها لإقراض

¹ محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي "الجزئي والكلي"، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1998، ص 245.

² محمد مروان السمان، مرجع نفسه، ص 248.

³ محمد مروان السمان، مرجع نفسه، ص 247-248.

البنوك، سواء بأنواع الأصول المالية التي يقبلها ضمانا لهذه القروض، وهو بذلك يضع قيودا على البنوك في اختيار أنواع الأصول المالية التي تحتفظ بها بما يحقق درجة عالية من السيولة، أو بسعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي¹.

المبحث الثاني: الكتلة النقدية في إصدار النقد المركزي:

إن عملية إنشاء النقود من بين أكثر العمليات التي يؤدها النظام البنكي تعقيدا، نظرا لطابعها الحساس وتأثيرها السريع والمباشر على تطورات الاقتصاد الوطني وتوازناته لذا وجب التعرف على مفهوم الكتلة النقدية، وعلى أي أساس يتم إصدار النقد المركزي.

المطلب الأول: تعريف الكتلة النقدية:

تأخذ الكتلة النقدية عدة أشكال متمثلة في (M1، M2، M3) حيث أن هذه المجموعات مرتبة وفقا للدرجة سيولتها، وهي ترتبط بعلاقة احتواء، ويمكن شرح المجموعات السابقة كالتالي².

M1: وهي تتكون من الأوراق النقدية والقطع المعدنية في التداول (خارج البنوك) تضاف إليها الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، التي يتم عليها السحب عن طريق استعمال الشيكات ويسمى هذا المجمع بمجمع وسائل الدفع أو السيولة النقدية.

M2: يشمل M1 + الودائع الزمنية والادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود الذي البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة، وتتميز هذه الودائع بأنها غير قابلة التحرير بواسطة الشيك ولكن يتم تحريرها عن طريق تقديم الدفتر، والفرق بين M1 و M2 هو أن الأول يعني تعريف عرض النقود بالمفهوم الضيق، في حين أن الثاني يتضمن تعريف عرض النقود بالمفهوم الواسع.

M3: يتضمن بالإضافة إلى M2 الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وهي الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتبية من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، ويسمى هذا المجمع بالسيولة الكلية الاقتصادية وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود وبين المفهوم الضيق و الواسع.

M4: يتضمن بالإضافة إلى M3 أوراق الخزينة، التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين الغير ماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة الموجودة بين الأعوان غير الماليين، وكافة وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، وعموما فإن معظم البنوك تستقر على M1 M2 بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ M1 حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الواسع الأول M1 في الإحصائيات المالية الدولية. باعتبار أنه يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القومي بشكل مباشر³.

¹ محمد مروان السمان، مرجع سبق ذكره، ص 248-249.

² نور الدين زراي، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2005)، رسالة ماستير (غير منشورة)، جامعة قلمة، 2006-2007.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2003، ص96.

المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية:

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر للكتلة النقدية، وهذا ما يعني وجود أجزاء مقابلة للنقود تفسر سبب إصدارها والتي سندرجها فيما يلي:

1- المقابل: ذهب وعمليات أجنبية (الذمم على الخارج):

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية أما بالذهب أو برصيد من العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي، ففي حالة قيام الدولة بعمليات التصدير أو اجتناب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف، فإنها تحمل على العملات الأجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي، مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تناولها محليا فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة ، الصادرات إلى الخارج ← الحصول على الذهب والعملات الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ← زيادة إصدار العملة الوطنية ← ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد السلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي، الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتخفض معه كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

الاستيراد من الخارج ← خروج العملة الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية ← انخفاض كمية العملة الوطنية ← انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وهكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها ، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات، موجبا، أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع ، و بالعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا ، أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة¹

وهذا المقابل يتحدد بالفرق بين أبواب الموجودات والالتزامات البنك المركزي الذي يتضمن العناصر الواردة في الجدول التالي:

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 62-63.

جدول رقم 1-1: موجودات والتزامات البنك المركزي.

| المبلغ | الالتزامات | المبلغ | الموجودات |
|--------|---|--------|-------------------------------------|
| ** | - حسابات الخارج دائنة | ** | - ذهب |
| ** | - احتياطات إعادة تقييم الموجودات بالذهب | ** | - أموال جاهزة تحت الطلب على الخارج |
| | | ** | - سلف إلى صندوق تثبيت استقرار الصرف |
| ** | مجموع الالتزامات | ** | مجموع الموجودات |

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2- المقابل القروض المقدمة إلى الاقتصاد:

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي، لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية، لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو يخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات في جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق النقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان، مما يزيد من حجم الكتلة النقدية كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي، أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية التغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.

ويعتبر الائتمان المقدم قصير الأجل أكبر تأثيرا على الكتلة النقدية، لأن تغطيته تتم عادة بالودائع الجارية، أما الائتمان المتوسط والطويل الأجل فلا يعتبر كذلك، لأن هناك ارتباطا وثيقا بين الائتمان متوسط الأجل مع الودائع لأجل، والائتمان طويل الأجل مع الودائع الادخارية.

3- المقابل القروض المقدمة إلى الخزينة العامة:

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق الدولة بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاضل دورها وزيادة التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد، فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها لجا الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم السد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أدونات الخزينة ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة واستخدام هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تقدم

إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية و الجمهور على السندات الحكومية وأذونات الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع .

وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية وإعادة إخصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية، وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية (انكماشية)¹.

المبحث الثالث: عرض النقود وهيكل الجهاز المصرفي:

لعل من الواضح أن السياسة النقدية تقوم وتبني على التأثير في عرض النقود the money supply، وهو ما يثير التساؤل حول المقصود بعرض النقود ومن الذي يصنع عرض النقود ويقوم بالتأثير عليه.

المطلب الأول: عرض النقود (ms) money supply:

1- القاعدة النقدية:

يرتبط مفهوم عرض النقود بما يسمى بالقاعدة النقدية، التي تعتبر النواة الأساسية لعرض النقود أو النقود، وتتكون من النقد المتداول في يد الجمهور خارج الجهاز المصرفي، ومن الودائع الاحتياطية البنوك لدى البنك المركزي، وتوصف القاعدة النقدية لمكوناتها بأنها تقود احتياطية Reserve Money أو نقود عالية القدرة، وبالتالي فإن العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية High powered money تتلخص في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي واحتياطيات البنوك التجارية سواء المتمثلة في ودائعها لدى البنك المركزي أو النقدية في خزائنها.

ومن ثم فإن التغيرات التي تطرأ على القاعدة النقدية لها تأثير مباشر على كمية النقود أي عرض النقود، وكل زيادة فيها لها مضاعف Multiplier ونفس الشيء في حالة الانخفاض (أثر الانكماش)².

2- مضاعف النقود:

حيث أن أي تغير في القاعدة يؤدي إلى أثر مضاعف، ومن ثم أصبح هناك مفهوم مضاعف النقود ويتم تقديره على النحو التالي:

السيولة المحلية الإجمالية

مضاعف النقود =

القاعدة النقدية

ويمكن أن يعبر عنه أيضا باستخدام M2 على النحو التالي:

$$M2 = \frac{1 + C}{rd + brs + bre}$$

حيث أن السيولة المحلية الجمالية تشمل وسائل الدفع الجارية + أشباه النقود M4.

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 96.

C: نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى الودائع تحت الطلب.

rd: نسبة الاحتياطي القانوني في مواجهة الودائع تحت الطلب.

rs: نسبة الاحتياطي القانوني في مواجهة الودائع الآجلة والادخارية.

b: نسبة الودائع الآجلة والادخارية من الودائع تحت الطلب.

re: نسبة الاحتياطات الإضافية إلى الودائع الآجلة والادخارية.

وعملياً يمكن اختصار المعادلة السابقة لكن باستخدام M1 على النحو التالي:

$$M1 = \frac{1 + C}{R + c}$$

حيث r نسبة احتياطات البنوك إلى الودائع تحت الطلب.

3-العوامل المؤثرة في كل من مضاعف النقود والمعروض النقدي:

لعل كل تلك الصور لمضاعف النقود تعني أن مضاعف النقود ومن ثم عرضها أو المعروض النقدي

تتأثر بعدة عوامل هي:

أ-مدى تفضيل الأفراد لحيازة النقود في شكل عملة أو في شكل ودائع، وهي عملية تتوقف على درجة

الوعي المصرفي، وسعر الفائدة وانتشار فروع البنوك وغيرها.

ب- بنسبة احتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الادخارية والآجلة وهي من أدوات

السياسة النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان وعرض النقود أو المعروض النقدي.

ج- نسبة الاحتياطي الإضافي الذي تفضل البنوك التجارية أو تضطر إلى الاحتفاظ به وتتأثر تلك النسبة

بعوامل تتعلق بأدوات السياسة النقدية، مثل فرض البنك المركزي علاوة على نسبي الاحتياطي، وسقف

ائتمانية تحد من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود أو الائتمان، إلى جانب تأثيرها بعوامل أخرى مثل

مستوى النشاط الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: البنك المركزي وعرض النقود:

البنك المركزي هو السلطة النقدية والمسؤول عن السياسة النقدية بكل جوانبها وأدواتها إلى جانب

وظائفه المعروفة مثل قيامه بوظيفة بتلك الحكومة، ولكن في نفس الوقت هو بنك الإصدار وبنك البنوك.

والأهم أن التحليل السابق مباشرة يكاد يكون قد حدد بشكل كبير وعميق نور البنك المركزي في التأثير

على عرض النقود في التحكم فيه، بما يتلاءم مع تطور النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة

النقدية، بل وإن البنك المركزي هو الذي يصدر النقد المتداول وهو الذي يحدد نسبة الاحتياطي النقدي،

ويستطيع بزيادة أو خفض هذه النسبة زيادة السيولة النقدية لدى البنوك أو تكميشها وزيادة السيولة لدى

البنوك يعني زيادة الائتمان ونقصها يؤدي إلى تخفيض الائتمان، والائتمان يخلق الودائع كما يخلقها النقد

المتداول، وبالتالي يزداد عرض النقود أو المعروض النقدي أولاً يزداد حسب الأحوال وحسب ما يراه البنك

المركزي، ومن ثم التغيرات التي تطرأ على القاعدة النقدية والتي مصدرها البنك المركزي، لها تأثير على كمية

النقود وبالتالي على عرض النقود أو المعروض النقدي.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

وكل زيادة في القاعدة النقدية لها مضاعف والانخفاض له أثر انكماشى، ومن ثم أثر مضاعف على عرض النقود أو المعروض النقدي.

أما من ناحية مكونات مضاعف النقود، فيلاحظ أن البنك المركزي يملك نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب وعلى الودائع الادخارية والأجلة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم في حجم الائتمان والمعروض النقدي بآثارها المضاعفة.

ومن ناحية أخرى يملك التأثير على نسبة الاحتياطي الإضافي الذي تفضل البنوك التجارية أو تضطر إلى الاحتفاظ بها، حيث يمكن أن يقرض البنك المركزي علاوة على نسبي الاحتياطي ويمكن أن يفرض سقوفاً ائتمانية تحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان ومن ثم المعروض النقدي وعموماً فإن البنك المركزي يملك غير ذلك الكثير من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر وتتحكم في عرض النقود¹.

المبحث الرابع: السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث أنها تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي باعتبارها من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، كما تعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية وللوقوف على ذلك نتناول مفهوم السياسة النقدية، طبيعتها، أهدافها، وأدواتها الكمية والنوعية المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية:

1- ظهور السياسة النقدية:

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي، كما شهد هذا القرن بداية الدراسات المنتظمة المسائل السياسية النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي، وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة في القرن العشرين فأصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

إن السياسة النقدية بدأت تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأسعار والسياسة التجارية أو سياسة الأجور، للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل².

2- مفهوم السياسة النقدية:

نظراً للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات المعاصرة تمددت مفاهيم السياسة النقدية وتذكر العديد منها³:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

³ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، دط، الاسكندرية، مصر،

السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة¹.

كما تعرف على أنها العملية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني، بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان².

كما تعرف على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع³.

كذلك من أهم التعاريف التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه Einzing من أن "السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات غير النقدية، التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"⁴.

ويرى Kent بأن "السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل"، وبنفس الاتجاه يرى prather بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق التدابير الملائمة، والتي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي أو الخزينة⁵.

ومن التعاريف السابقة الذكر نخلص إلى أن السياسة النقدية آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة، بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية كزيادة حجم الإنتاج، تخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع، ومن هنا تقف السياسة النقدية كحاجز أمام كل التقلبات الاقتصادية⁶.

3- طبيعة السياسة النقدية:

لقد تطو مفهوم السياسة النقدية بتطور النظريات والأفكار الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، فترى النظرية الكلاسيكية أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية هو المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، من خلال الربط بين كمية النقود المعروضة في السوق وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، أي أن المستوى العام للأسعار يتحدد فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة في السوق، وأن أي توسع في عرض النقود سوف يؤدي بالضرورة إلى التضخم الاقتصادي خاصة عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، وتعزو النظرية الكلاسيكية أن العوامل المؤثرة في قيمة النقود تتمثل أصلا في

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 199.

³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008، 112.

⁴ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁵ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع نفسه، ص 186.

⁶ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

التغيرات الناشئة في عرض النقود التي تؤدي إلى تغيير المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية النقود المعروضة، ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

وقد عجزت النظرية الكلاسيكية في تفسير أزمة الكساد الكبير وتقديم الحلول المناسبة لتلك المشكلة الكبيرة، لذا برزت النظرية الكينزية التي قامت بدورها بتحليل المشكلة، فربطت بين جانب الإنفاق والدخل وقدمت بذلك الحلول المناسبة لمعالجتها¹.

وترى النظرية الكينزية أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار، ويتحقق التوازن في الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال توازن سوقي السلع والخدمات في النقد الأمر الذي يضمن للسلطات النقدية ممارسة مسؤوليتها في تحقيق الاستقرار النقدي ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

أما النظرية النقدية المعاصرة فتحاول الجمع بين أهداف كلا النظريتين الكلاسيكية والكينزية، وذلك بمحاولة التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بصورة فعالة، دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية خصوصاً والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموماً².

المطلب الثاني: أسس السياسة النقدية وأهدافها:

1- أسس السياسة النقدية:

تختلف أسس السياسة النقدية تبعاً لاختلاف مستويات التقدم والتطور والنظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة.

ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية الكمية، كحتمية السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك وغيرها، كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي والائتمان لأغراض المضاربة وغيرها، إلا أن السياسات النقدية لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية في هذا الصدد، ذلك لأن هناك لا تتجاوزها الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة، أو زيادة عرض النقود وغيرها من الوسائل الأخرى.

أما في الدول النامية فإن أسس السياسة النقدية تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويحد من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول، خصوصاً عنصر العمل الفني وتخلق النظام المصرفي القائم وقلة تأثيره ونطاقه، فضلاً عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيق الأسواق³.

¹ سعيد سامي الحلاق ود، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دط، عمان الأردن، 2010، ص 235.

² سعيد سامي الحلاق ود، محمد محمود العجلوني، مرجع نفسه، ص 23.

³ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

2- مكونات السياسة النقدية:

تتكون السياسة النقدية من هيكليين اثنين هما:

أ- المؤسسات المشرفة على الحياة النقدية والمصرفية في البلاد وتتكون من:

- البنك المركزي الذي يلعب عدة أدوار كما بينا ذلك سابقا.

- الخزينة العمومية التي تلعب دورا كبيرا في الإشراف على الجهاز البنكي.

- وزارة المالية التي تسير بطريقة مباشرة الحياة المصرفية عن طريق الخزينة وعن طريق تأثيرها على

البنك المركزي، من خلال هيئاته المنظمة والتي تتكلف الدولة بطريقة أو بأخرى بتعيين أعضائه.

ب- التنظيمات المكلفة بمراقبة النشاط الائتماني فعلى سبيل المثال في الجزائر مجلس النقد والقرض الذي

أسس سنة 1990، ويضم هذا المجلس مجموعة أعضائه من محافظ بنك الجزائر، وزير المالية، أمين الخزينة

العمومية وممثلين عن البنوك وقطاعات النشاط الاقتصادي¹.

3- أهداف السياسة النقدية:

لعل التأمل في مفهوم السياسة النقدية يشير إلى أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

الاقتصادية التي تذكر أهمها²:

أ- تحقيق الاستقرار في الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط

الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ونحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة

والعنفية في مستوى الأسعار، نظرا لأن التغيرات الكبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على

قيمة النقود، وبالتالي تحدث أثارة ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين

الفروع الإنتاجية، وبالتالي على الأداء الاقتصادي³.

والواقع أن اللجوء إلى السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة

وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية

الكونغرس الأمريكي سنة 1959، أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية

النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل

الزيادة في كمية النقود⁴.

ب- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف: يعتبر هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول وهو

تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (الأسعار داخل الدولة)، ولتوضيح هذا الهدف نفترض أن الأسعار في دولة

ما انخفضت وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة

التي انخفضت فيها الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت

الأسعار في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض، وبالتالي سوف ينخفض الطلب على عملتها ومن

ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى⁵.

¹ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 201-202.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 92.

³ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع نفسه، ص 92.

⁵ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ج- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: هو نابع من هدف استقرار الأسعار حيث من الضروري أن تسعي السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتلاقي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي¹.

د- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية: من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصاً تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي تصر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية، حيث يشهد خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود، ومما لا شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بهذه المراحل يؤثر على اقتصاديات الدول، وخصوصاً مرحلة الركود التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف، يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية، عن طريق انتهاج سياسة الائتمانية توسعية في أوقات الركود، وسياسة ائتمانية تقليدية في فرة الرواج التي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة².

د- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات: وذلك عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات³.

و- تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي: تعتبر تلبية المتطلبات المالية من أهم أهداف السياسة الائتمانية، حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة، عن طريق الائتمان وخصوصاً في أوقات الزواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان⁴.

ز - المساهمة في تحقيق هذه التوظيف الكامل: وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي⁵.

بـ حيث تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁴ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

⁵ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الاقتصاد البطالة، وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة¹.
ح- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة: يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العملاء وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان، من خلال التوسع الائتماني في (المعروض النقدي) حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع².

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية:

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح له باستخدامها بحكم القانون، تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي القومي، وهذه الأدوات هي ما يطلق عليه بأدوات السياسة النقدية³.

إلا أن هذه الأدوات تتباين وتتنوع من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد وتكامله، ونميز بين نوعين منها⁴.

الأولى: وسائل كمية أو عامة تستهدف التأثير في حجم النقد عامة والائتمان المصرفي خاصة وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد ويطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية، لأنها وسائل نمت مع نمو البنوك المركزية واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصادياً لتوفر شروط معينة خاصة بها.

الثانية: وسائل نوعية تستهدف التأثير في نوع الائتمان ووجهته وليس مقاديره فقط، بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية وهي تلاءم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها الاقتصاديات المتخلفة.

1- وسائل السياسة الكمية (العامة):

وتشمل معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني⁵.

أ- معدل إعادة الخصم⁶:

يقصد بمعدل إعادة الخصم معدل الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية المقدمة له من طرف المصارف التجارية.

وتسمى أيضاً سياسة سعر الفائدة ويعمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو الخفض في سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية وتنبثق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل⁷.

¹ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، سبق ذكره، ص 189.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط2، 2010، ص 198.

⁴ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

⁵ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع نفسه، ص 202.

⁶ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 202.

⁷ حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

كما يمثل سعر الخصم الفائدة التي يتقاضاها من البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إقراضها ما تحتاجه من أموال نقدية¹.

ويتخذ المصرف المركزي من معدل إعادة الخصم أداة لتنفيذ سياسته فيما يتعلق بالائتمان وكمية النقود التي يريدها الاقتصاد الوطني، فإذا رأى من خلال التقارير المقدمة إليه أن النشاط الاقتصادي بحاجة إلى نقود إضافية، يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم فتزيد المصارف التجارية من الأوراق المقدمة إلى المصرف المركزي بقصد إعادة الخصم، فتزداد احتياطياتها الفائضة و من ثم يزيد الائتمان الممنوح، ونظرا لزيادة إمكانية المصارف التجارية لمنح الائتمان، فإن نتيجة ذلك تكون انخفاض معدل الفائدة الذي تقرض به هذه المصارف بسبب انخفاض معدل إعادة الخصم وزيادة عرض الائتمان.

وهكذا يؤدي انخفاض معدل إعادة الخصم إلى انخفاض معدل الفائدة في السوق ومن ثم زيادة الائتمان الممنوح، فتزيد النقود إلى المستوى الذي يتطلبه النشاط الاقتصادي.

أما إذا رأى المصرف المركزي أن النشاط الاقتصادي يعاني من فائض في كمية النقود، فإنه يعمل على رفع معدل إعادة الخصم فتقل الأوراق التجارية المقدمة من طرف المصارف التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وتقل بالتالي الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف التجارية، فتقل القروض ومن ثم يرتفع معدل الفائدة في السوق كنتيجة لقانون العرض والطلب على الائتمان، وبهذه الكيفية يستطيع المصرف المركزي التأثير على حجم الائتمان الممنوح، ومن ثم على كمية النقود المتداولة في المجتمع.

حيث أن هناك علاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض والتي تمنحها البنوك لعملائها، فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض، حتى تستطيع أن تقوم البنوك بإقراض أموالها وتحقيق هامش ربح، لأنها تقتض من البنك المركزي نظير الأوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء².

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والتقنية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التآتي، وتصبح سياسة سعر الخصم أداة أقل فعالية في حالة الكساد منه في حالة التضخم إذ يؤدي الكساد إذا كان كبيرا إلى زعزعة ثقة رجال الأعمال، وفي هذه الحالة يصبح الطلب على القروض عديم المرونة كثيرا اتجاه التغيرات في سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة قد لا ينعف رجال الأعمال إلى الاستثمار حتى وإن أصبح صفرا إن لم يتوفر الدافع إلى الاستثمار أي الربح.

فالكثير من الاقتصاديين يشككون في مدى نجاعة وفعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية أو الأهداف التوسعية، ولم تصبح هذه الأداة سوي مؤشرا أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان³.

¹ محمود حسين الوادي، سبق ذكره، ص 261.

² عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 109.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 124-125.

ب- سياسة السوق المفتوحة¹:

ويقصد بسياسة السوق المفتوحة التدخل الحكومي ممثلاً بالبنك المركزي في السوق المالية ببيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، من أجل التأثير على عرض النقود حسب ما تتطلبه الظروف الاقتصادية، لذا فإن البنك المركزي يحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الأجل (طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل)².

فإذا رغب البنك المركزي في زيادة كمية النقود المتداولة فإنه يتقدم إلى السوق المالية مشترياً الأوراق المالية ويصعب في مقابل ذلك نقوداً فيها الشيء الذي يؤدي إلى زواجها ووفرته، وهذا ما يقوم به البنك المركزي في فترات الانكماش، حيث يحاول أن يحدث نوعاً من الإنعاش الاقتصادي عندما ينزل إلى السوق كمشتري، الشيء الذي يساعد البنوك على الحصول على سيولة إضافية والقيام بقرض الاقتصاد الوطني³.

أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود أو كمية النقود المتداولة في المجتمع، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مصحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي ونقل احتياطياتها من النقود السائلة، وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل المعروض النقدي أو عرض النقود⁴.

ولقد بينت التجارب أن سياسة السوق المفتوحة تنجح عندما يعزم البنك المركزي على إنقاص السيولة أكثر من نجاحها عندما يريد زيادة السيولة، لأن في الوضعية الأخيرة لا يكفي أن ينزل البنك إلى السوق لشراء القيم الحكومية، بل من الضروري أن يجد بائعين لهذه القيم، ومن الضروري بالخصوص أن ترغب المشروعات اقتراض الأموال بعد أن تتوفر لدى البنوك⁵.

ويتوقف نجاح البنك المركزية في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة على مدى تطور سوق السندات الحكومية و أذونات الخزنة، وحجم التعاملات في السوق المالية ومدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي، وهذه العوامل تكاد تكون محدودة في الدول النامية⁶.

ج- سياسة معدل الاحتياطي القانوني⁷:

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة، حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقوداً سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى كالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة، وعادة فإن البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية أن

¹ حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 193.

² سعيد سامي الحلاق ود، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 251.

³ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 205.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 107.

⁵ عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره، ص 206.

⁶ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

⁷ بلعوز بن علي، مرجع نفسه، ص 206.

تكون هناك نسبة معينة من احتياطياتها القانونية بشكل نقود سائلة، وهذه النسبة غير ثابتة وإنما قابلة للزيادة والنقصان وحسب الظروف الاقتصادية¹.

ففي أوقات الكساد وفي حالة رغبة البنك المركزي بتوفير حجم أكبر من الائتمان حتى يشجع الاستثمار، فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة أو معدل الاحتياطي القانوني والذي سوف يزيد من الاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية، ومن ثم تزداد قدرتها على منح الائتمان². وإذا رأى المصرف المركزي أن حالة الاقتصاد تستدعي التقليل من الائتمان الممنوح (حالة تضخم) يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني فتقل النقود القانونية الممكن التصرف فيها من قبل المصارف التجارية، وتقل بالتالي قدرتها على منح الائتمان.

وتعتبر سياسة تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني سهلة الإدارة نسبياً مقارنة بالأدوات الأخرى كما تعتبر من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للمصرف المركزي خاصة في الدول المتخلفة، أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال، كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدود الأثر لضيق أسواق الخصم (محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها) في هذه الدول³.

هذه هي الخلفية النظرية للأدوات الكمية التي تستعملها المصارف المركزية في مختلف الدول للمراقبة الائتمان من حيث تقييده أو من حيث إطلاقه، وهي كما تبين تؤدي إلى الزيادة أو النقص في كمية النقود في الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته وليس في قطاع واحد، أو في مجموعة معينة من القطاعات ولذلك سميت بالأدوات الكمية.

1- وسائل السياسة النوعية (الكيفية):

من أهم الأساليب النوعية التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة بما يأتي⁴:

أ- الرقابة الكمية على الائتمان:

قد يكون هدف الرقابة الكمية للائتمان هو تحديد الحجم الإجمالي للائتمان في الاقتصاد القومي من خلال وضع حد أقصى لمعدل زيادة الائتمان سنوياً لا يجب تجاوزه، ويقوم البنك المركزي بوضع هذا الحد بطريقة تتلاءم مع حالة النمر الاقتصادي للاقتصاد القومي، وقد يتدخل البنك المركزي لتحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع اقتصادي معين فيتعين حينئذ على البنوك التجارية أن تمنح الائتمان المشروعات العاملة في هذا القطاع دون غيره، وفي هذه الحالة نكون بصدد رقابة انتقائية للائتمان⁵.

ب- بتغيير هامش الضمان:

يقصد بهامش الضمان تحديد النسبية الواجب مراعاتها بين قيمة القرض وقيمة الضمان على ذلك القرض، حيث تقوم البنوك التجارية أو المتخصصة بتقديم بعض القروض لبعض الأفراد مقابل أسهم

¹ محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، 199.

² زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

⁴ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

⁵ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

وسندات أو عقارات، وعادة فإنه لا يتم تقديم تلك القروض لتلك الأصول بما يساوي قيمتها السوقية تماما وإنما تحدد قيمتها أولا ونسبة المخاطرة فيها، ثم تحدد بنسبة معينة وعادة تكون أقل من قيمتها السوقية. ويمكن للبنك المركزي استخدام هذه الوسيلة للسيطرة والرقابة على نشاط البنوك التجارية، من خلال التغيير في نسبة هامش الضمان، فإذا رغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان فإنه قد يلجأ إلى رفع نسبة هامش الضمان (تقليص السيولة المتداولة)، كان تكون حالة تضخم والعكس صحيح في حالة الانكماش أو الركود الاقتصادي، كما يمكن أن يستخدم البنك المركزي هذه الوسيلة للحد من استيراد السلع الاستهلاكية أو الكمالية غير الضرورية، وذلك من خلال توجيه المصارف التجارية بعدم تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار، إلا بعد توفر ضمان لا يقل عن 50% من قيمة فتح الاعتماد¹.

ج- تنظيم الائتمان الاستهلاكي²:

بموجب هذا النوع من الرقابة على الائتمان يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية، عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة. ومن أبرز هذه القواعد تذكر:

● قيام البنك المركزي بتحديد المبلغ الواجب دفعة مقدم كجزء من قيمة السلعة المشتراة، ففي حالة رفع البنك المركزي الدفعة النقدية الأولى اللازمة لشراء هذه السلع لأدى ذلك إلى خفض طلب الائتمان لهذا الغرض.

● تحديد مدة سداد الائتمان الاستهلاكي، فإذا قام البنك المركزي بتقصير مدة السداد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة القسط الشهري الواجب دفعه، وهذا من شأنه أن يحد من طلب الائتمان من قبل المستهلكين³.

د- الإقناع الأدبي⁴ Moral Suassions:

في أحيان معينة قد يضطر البنك المركزي إلى إتباع سياسة النصح والإرشاد وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية، والتي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيه الائتمان، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة الائتمان المصرفي، وهذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق اجتماعات تضم ممثلين من البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يمكن أن تتم عن طريق المراسلات والكتب الرسمية من أجل توضيح بعض المسائل⁵.

هـ- السيطرة على سعر الفائدة:

يعتبر تحديد سعر الفائدة أحد أهم الأدوات النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للإشراف على السياسة النقدية، فقيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة على القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي من شأنه أن يعمل على تخفيض حجم هذه القروض كنتيجة لضعف الطلب المتوقع على الاقتراض والعكس صحيح،

¹ محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

⁴ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي، مرجع نفسه، ص 218.

⁵ محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

وقد يقوم البنك المركزي بتحديد حد أدنى للفائدة المدينة بهدف منح مزيد من الفعالية للسياسة النقدية للائتمان، وعلى العكس فقد يحدد البنك المركزي حداً أقصى لتلك الفائدة وذلك من أجل تجنب قيام البنوك التجارية بفرض سعر فائدة تعسفي على عملائهم، وفي الواقع فإن البنك المركزي فن يستخدم هاتين الوسيلتين في آن واحد، بهدف السيطرة على حجم الائتمان الممنوح بواسطة البنوك التجارية، وقد يستخدم كليهما بصورة مستقلة عن الأخرى¹.

المطلب الرابع: شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة في ظل أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- 1- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (فائض/عجز)، نوعية و طبيعة الاختلال، تحديد الاحتلال، تحدي معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات ... الخ
- 2- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- 3- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- 4- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- 5- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- 6- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين.
- 7- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تنفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار السعر الفائدة.
- 8- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازية.
- 9- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

ونتيجة لما سبق فإنه يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد ينشأ عند تنفيذ هذه الأهداف فضلاً عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوطة به في دفع معدلات التنمية، لذلك فإن الأمر يستلزم أو لا قيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية ونقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية، وثانياً تدخل الحكومات بمساعدة هذه السياسة النقدية بالسياسة المالية دون تهميش أو تقييد لدور وأهمية البنك².

¹ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

² بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 133-134.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل البنك المركزي والسياسة النقدية، ففي المبحث الأول تعرضنا لماهية البنك المركزي، خصائصه ووظائفه أما المبحث الثاني فتطرقنا للكتلة النقدية بمفهومها ومقابلاتها، وتطرقنا في المبحث الثالث لمضاعف النقود والقاعدة النقدية والعوامل المؤثرة على كل منهما، أما المبحث الرابع فخصصناه للدراسة حول السياسة النقدية حيث بدأنا بتقديم عدة تعاريف للسياسة النقدية ثم تطرقنا إلى أهدافها والتي ترمي إلى تحقيق نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ثم تعرضنا إلى أدوات السياسة النقدية بشقيها الكمية والنوعية.

الفصل الثالث: تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية.

المبحث الأول: مشكلة النقود الالكترونية وموقف الاقتصاديين من إصدارها.
المبحث الثاني: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي.
المبحث الثالث: تأثير النقود الالكترونية على طلب وعرض النقود التقليدية وأدوات
السياسة النقدية.
المبحث الرابع: الدور المستقبلي للبنوك المركزية على اثر استخدام النقود الالكترونية

تمهيد:

نتيجة قيام النقود الإلكترونية بأغلبية الوظائف التي تقوم بها النقود التقليدية التي يصدرها البنك المركزي فمن المتوقع أن تحل هذه النقود الحديثة محل النقود التقليدية، وهذا ما سيولد أثارا محتملة على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي من خلال تأثيرها على أدوات السياسة النقدية وبالتالي إضعاف قدرة البنك المركزي في التحكم في عرض النقود.

وبناء على ما تقدم قمنا بدراسة الأثار المحتملة للنقود الالكترونية على السياسة النقدية من خلال دراسة تأثير النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية، وتأثيرها على الطلب على النقود التقليدية وعلى المعروض النقدي من خلال تحليل أثارها على أهداف السياسة النقدية وأدواتها، وأخيرا تعرضنا للدور المستقبلي للبنوك المركزية في ظل وجود النقود الإلكترونية وانتشار التعامل بها وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مشكلة النقود الإلكترونية، وموقف الاقتصاديين من إصدارها.

المبحث الثاني: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي.

المبحث الثالث: تأثير النقود الالكترونية على طلب وعرض النقود التقليدية، وأدوات السياسة النقدية.

المبحث الرابع: الدور المستقبلي للبنوك المركزية على اثار استخدام النقود الالكترونية.

المبحث الأول: مشكلة النقود الالكترونية وموقف الاقتصاديين من إصدارها:

هناك مفهوم على درجة كبيرة من الأهمية وهو المواد المختلفة التي تشكل في مجموعها كمية النقود، وبالنظر إلى وظائف النقود كوسيط لتبادل ومقياس للقيم ومستودع للقيم، إذ لا يمكن تحديد كمية النقود بصورة قاطعة وذلك ينطبق بصفة خاصة على وظيفتي وسيلة التبادل ومستودع للقيمة وبصفة عامة يمكن القول أن وسائل الدفع الأخرى يمكنها القيام بدور مستودع للقيمة بينما لا يمكن تداول جميع الوسائل النقدية التي تعمل كمستودع للقيمة، إذن مهمة تحديد النقود تكون أقرب إلى وظيفة وسيط للتبادل منها إلى وظيفة اختزان للقيمة.

في الاقتصاد المعاصر يكون وسيط التبادل أوراق البنكنوت والعملات المساعدة وهي نقود سائلة وكذلك الشيكات والتحويلات الجارية بالبنوك، فإذا أضفنا إليها النقود الالكترونية التي تتكاثر بتطور إمكانيات التجارة الإلكترونية يطرح التساؤل حول إمكانية حسابها ضمن كمية النقود المعدة للتداول وكذا الموقف من انتشارها.

المطلب الأول: مشكلة النقود الالكترونية ومأزق المادة التي تصنع منها النقود:

لقد أثرت مشكلة النقود الالكترونية من قبل عند التعامل بالنقود المصرفية أو نقود الودائع الجارية، وكان يرى البعض أن الودائع قصيرة الأجل مثلا لمدة ثلاثة أشهر وحسابات التوفير التي يمكن سحبها في أي وقت تعامل مثل الحسابات الجارية، أما كمية النقود التي تقوم بوظيفة اختزان القيمة فتتكون من كمية النقود المعدة للتبادل مضاف إليها المدخرات و الودائع لأجل أربع سنوات أو أكثر والتي تظهر في الإحصائيات التي تنشرها البنوك.

إن تكاثر النقود الإلكترونية وحتمية انتشارها في التعامل تبعاً لتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستثير في الذهن أنه قد نشأت صعوبات كثيرة في إجراء تحديد واضح للنقود تبعاً لوظيفتها، وبرز سؤال حول ما إذا كان من السهل تحديد النقود عملياً حيث يعامل محددات كمية النقود كمتغير تابع لمنغريات أخرى مستقلة منها مثلاً الدخل القومي.

ومن المعايير المطبقة لتحديد كمية النقود عملية العلاقة بين النقود والدخل القومي إمكانية الرقابة على عرض النقود أو استقرار الطلب على النقود، وهناك محددات مختلفة لكمية النقود غالباً ما تختصر إلى الرموز التالية M1, M2 فنجد أن المعروض النقدي M1 يعرف بكمية وسائل الدفع الجارية وتشمل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية، والمعروض النقدي M2 يعرف بالسيولة المحلية ويتكون من كمية وسائل الدفع الجارية M1 مضافاً إليها أشباه النقود وتشمل أشباه النقود الودائع غير الحكومية غير الجارية بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية وكذلك الودائع الجارية بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بالإضافة إلى ودائع صندوق توفير البريد¹.

المطلب الثاني: موقف الاقتصاديين من إصدار النقود الإلكترونية:

لغرض إصدار النقود الالكترونية يطرح التساؤل الجوهرى التالي: هل أدى ظهور النقود الإلكترونية إلى تقلص الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للمحافظة على استقرار الأسعار ودفع عجلة النمو؟².

¹ د. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية، دبي، 2003، 321-322.

² عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 90.

هذا التساؤل لم يكن حتى وقت قريب محل بحث ثم سرعان ما أصبح في بؤرة اهتمام الفكر النقدي الذي انقسم في الإجابة عليه إلى فريقين:

فريق أو نظرة تافؤلية: يقلل من شأن تأثير النقود الإلكترونية، أي النقود الالكترونية لا تؤثر على السياسة النقدية، ومن أبرز أنصاره الكاتبة الكندية ERIC Helleiner (1998) التي انتهت إلى أنه لا محل للخوف من مستقبل السياسة النقدية، لأن الأشكال الجديدة من النقود الإلكترونية ليست لديها القدرة على أن تهدد بطريقة ملموسة سلطة الدولة ذات السيادة، وقد صادف هذا الرأي تأييدا واضحا من العديد من الاقتصاديين أمثال Charles freedman, charles goodhart, Michael Woodford (2000)، فوفقا لهذا الكاتب الأخير فإن المخاوف المتصلة بدور البنوك المركزية تتسم بالإفراط والتجاوز، إذ حتى مع التسليم بأن التغييرات الواسعة في النقود الإلكترونية من الممكن أن تحدث يوما ما، فإنه من غير الممكن أن يكون لها وزن محسوس على التأثير في السياسة النقدية.

وللبرهنة على أن النقود الالكترونية لا تشكل أي تهديدات أو مخاطر حقيقية فذلك يسوق إلى ثلاثة أنواع من الحجج:

النوع الأول: أن النقود القانونية ستظل موجودة و مسيطرة في المستقبل بفعل القوة الجبرية التي تسبغها عليها الدولة:

لا شك أن هذه الحجة تتجاهل الدور المنتظر للنقود الإلكترونية بفعل التوسع المحدود في التجارة الإلكترونية، فالتساؤل ليس في استمرار النقود القانونية من عدمه وإنما التساؤل حول بروز نقود أخرى منافسة لها، وهو الأمر الذي اعترف به بعض أنصار هذا الرأي أمثال Good art، الذي أشار إلى أنه "من الممكن أن يكتسب نوع أو أكثر من أنواع النقود الإلكترونية قبولا واسعا، بحيث تحل محل النقود المعتادة في شبكة واسعة من المعاملات"، وفي الحقيقة فإن قوة الإلزام التي تتمتع بها النقود القانونية قد تسبغ عليها ميزة تنافسية لكنها لا تمثل عقبة أمام دخول أشكال جديدة من النقود، إذ أن التاريخ خير شاهد على أن سلطة الدولة ليست المصدر الوحيد الثقة العامة في النقود¹

النوع الثاني: البنوك المركزية ذاتها لا تشعر بتهديد حقيقي ينبع من تواجد النقود الإلكترونية:

فقد استشهد Helleiner بدراسات رسمية توضح الانعكاس السلبي المحدود لهذه النقود على السياسة النقدية، ومنها تقرير البنك التسويات الدولية الذي أكد على أنه "من غير المحتمل أن يكون من الضروري توافق السياسة النقدية بطريقة محسوسة مع التقنيات التي تستلزمها النقود الإلكترونية"

لكن هذه الحجة تصلح فحسب مع النقود الإلكترونية المدفوعة مسبقا أما غيرها من الصور الحديثة من النقود الالكترونية فلا محل لها، فهذه الأشكال لا تمثل فحسب أشكال أخرى من السيولة بل تنطوي على آليات التسوية جديدة ومغايرة تماما، لهذا صرح Marvin King (1999) بأنه "عندما تتمكن النقود الإلكترونية من تفادي النقود القانونية ستفقد البنوك المركزية قدرتها على البدء في تنفيذ السياسة النقدية الفاعلة.

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 90.

النوع الثالث: في حالة حدوث تهديدات حقيقية تتبع عن هذه النقود فإن البنوك المركزية لن تعدم الوسيلة في التأثير على الطلب الكلي؛

فقد أشار Helleiner إلى أن البنوك المركزية لن تقف مكتوفة الأيدي وهي تربي اختصاصاتها التقليدية مهددة بالزوال، وإنما ستبحث عن من سلطاتها الإشرافية إلى النقود الإلكترونية، بحيث تفرض عليها نفس نسبة الاحتياطي المطبقة على البنوك التجارية وأن توجه هذه الاحتياطات بذات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية.

النقد: ولنا أن نتساءل إذا كان من الممكن أن تفكر البنوك المركزية في التحكم في النقود الإلكترونية فهل تملك الإمكانيات والوسائل التي تضمن تحقيق هذا الهدف؟ وبالطبع لا فمن الخصائص الأساسية للنقود الإلكترونية عدم ارتباطها بالضرورة بموطن معين لهذا يمكن لمصدري هذه النقود التخلص من كل رقابة بتحويل عملياتهم إلى بلدان تنطوي على أطر قانونية أكثر تسامحا، مما فاده أن تصبح الرغبة في مد السلطات الإشرافية للبنوك المركزية إلى النقود الإلكترونية في التطبيق العملي مجرد سراب أو غير ذات نفع واضح¹.

فريق نو نظرة تشاؤمية: يعظم من شأن تأثير النقود الإلكترونية أي النقود الالكترونية تؤثر على السياسة النقدية، ومن أبرز أنصاره الكاتب الأمريكي Stephen Kobrin 1997 التي انتهى إلى أن "ظهور النقود الالكترونية أدى إلى صعوبة ممارسة البنوك المركزية لمهامها الخاصة بمراقبة وقياس وتحديد حجم المكونات النقدية"، وقد تأيد الرأي السابق من الاقتصادي Benjamin Fridman (1999) الذي رأى أن "السياسة النقدية كمؤشر للتعبير عن تفصيلات السلطات العامة أصبح هدفا محل خطورة في ظل التطورات الملحوظة للنقود الالكترونية².

المبحث الثاني: مخاطر عدم استقرار النظام النقدي:

أن النقود الإلكترونية نتائج خطيرة على نظام الدفع و استقرار السوق المالية من جهة وعلى أهداف السياسة النقدية من جهة أخرى.

المطلب الأول: أثر النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية:

النقود الإلكترونية انعكاس مباشر على السير الحسن لنظام المدفوعات على استقرار الأسواق المالية، إذ أن عدم خضوع النقود الإلكترونية لإشراف حصيف من قبل السلطات العامة النقدية قد يؤدي في الأجل الطويل السير الحسن لنظام المدفوعات، وبالتالي يؤدي استقرار الأسواق المالية ومثل هذا الخطر يمكن أن ينتج عن عوامل متنوعة خصوصا³:

- الإدارة السيئة لمصدري النقود الإلكترونية لتدفقات هذه النقود أو الأنشطة هذه التدفقات.
- إدخال النقود الإلكترونية المزيفة أو استخدام النقود الإلكترونية المفقودة أو المسروقة.
- الإشكاليات الفنية التي قد تؤثر على الاستخدام السليم للنقود الإلكترونية كتلك الناتجة عن أخطاء

البرمجيات Erreurs logicielles.

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 92.

³ عبد الباسط وفاء، مرجع نفسه، ص 90.

هذا ويمكن أن تؤثر الأعراض السابقة على الاستقرار المالي للمصدرين إلى درجة قد تنفعهم إلى الإفلاس بحيث تنعدم قيمة النقود الإلكترونية، فمصدري النقود الإلكترونية يستثمرون المبالغ التي دفعها مسبقا مستخدمي البطاقات، ولا شك أن سياسة الاستثمار السيئة أو التي تنطوي على الغش من الممكن أن تسبب نقص قيمة الأصول المصدرة بالمقارنة بجموع الالتزامات في مواجهة المستخدمين وفي نفس الوقت فإن إدخال نقود مغشوشة في نظام المدفوعات ينتج عنه مباشرة زيادة مجموع التزامات المصدر بدون أن يقابلها ودائع مسبقة، ولهذا لا بد أن تؤثر على الاستقرار المالي للمصدر.

وفي حالة إفلاس أحد مصدري النقود الإلكترونية يتعين التساؤل عما إذا كان إفلاسه من طبيعة تسبب إفلاس الآخرين وهؤلاء بدورهم يؤثر على غيرهم، بحيث نرى في النهاية تعرض نظام النقود الإلكترونية ذاته للخطر وتعبير آخر يمكن أن يؤثر إفلاس واحد أو أكثر من المصدرين الكبار للنقود الإلكترونية على نظام تدوير التدفقات النقدية، فالتأثير على ثقة العامة في أنظمة إصدار النقود الإلكترونية، فالتأثير على استقرار الأنظمة البنكية، لأن حدوث أزمة ثقة إزاء النقود الإلكترونية يضع البنوك أمام مشكلة خاصة تتمثل في العجز عن الاستجابة الحاله لمطالب حائزي هذه النقود بتحويلها إلى وسائل الدفع التقليدية التي تحل محلها، فتهز ثقة العامة في وسائل الدفع بصفة عامة وتعبير آخر يتبلور الشكل النهائي لانهيار الثقة في النقود الإلكترونية التي تعرض ثقة العامة في قيمة النقد للتعزيع مما يؤثر بدوره على الاقتصاد الفعلي، وعلى أية حال فإن مما يخفف من الأثر الاحتمالي لمثل هذه الإفلاسات أن النقود الإلكترونية لا تتعلق في الواقع إلا بتسوية المعاملات الزهيدة القيمة التي تخص تجارة التجزئة.

المطلب الثاني: أثر النقود الإلكترونية على أهداف السياسة النقدية:

تقدم البنوك لعملائها بطاقات إلكترونية متنوعة تستخدم في تأدية وظائف عديدة، كما تتجه العديد من المشروعات الكبرى التي تبني نظام إصدار نقود إلكترونية خاصة بها تحمل علامتها الخاصة (كتلك التي تخص coca cola)، كما تبني أغلب كبار موزعي السلع والخدمات نظاما مشابها يبنى على إصدار بطاقات وفاء أو ائتمان، ولا شك أن هذه البطاقات ذات تأثير واضح على السياسة النقدية بالنظر إلى أنها تؤثر في النهاية إما في شكل إحلال نقدي أو في شكل خلق نقود¹.

1- أثر الإحلال النقدي؛

تتبلور النقود الإلكترونية المتخذة شكل محفظة الكترونية في النهاية في صورة إحلال شكل نقدي محل آخر، لهذا قرر مجلس المؤسسة النقدية الأوروبية Conseil l'institut monétaire européen في تقرير حديث له حول النقود المدفوعة مسبقا، وجوب إدراج النقود ذات الطبيعة الإلكترونية المندرجة في محفظة النقود الإلكترونية، وفي الإحصائيات النقدية للدولة من واقع أنها تمثل في الحقيقة إحلال تام محل النقود السائلة بنوعها (المعدنية والورقية)، وفي نفس الاتجاه فإن سرعة دوران النقود ستأثر أيضا بهذا النقد الإلكتروني من واقع أن القوة الشرائية المعبأة في هذه المحفظة طبقا لتقرير المجلس السابق تعتبر ودائع مصرفية، ولا شك أن انعكاس محفظة النقود الإلكترونية على السياسة النقدية يكمن في أن إنقاص النقود السائلة سيساهم في تقليص أهمية خطط البنوك المركزية وقدرتها على التحكم في أسواق النقد.

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2- اثر الخلق النقدي:

لا تمثل البطاقات الإلكترونية خلقاً للنقود طالما استخدمت كأداة للتبادل تماماً مثل الشبكات التي يستخدمها المودع في حدود حسابه، أما ابتداءً من اللحظة التي تستخدم فيها كائتمان الشراء بما يتجاوز الحقوق المالية للحائز، يصبح من الصعب التمييز بين هذه العملية وبين عملية استخدام نقود فعلية وتعبير آخر يتعدى ألا تطلق على ذلك اصطلاح خلق النقود وسبب هذه التفرقة بين الحالتين تكمن في فكرة الغطاء النقدي للنقود الإلكترونية، ففي الحالة الأولى نلاحظ أن البطاقات المستخدمة يوجد لها غطاء نقدي تقليدي أما في الحالة الثانية فإن المبالغ النقدية الإلكترونية التي لا تقابلها تغطية ستتحول إلى نقود قانونية بمجرد الطلب.¹

المبحث الثالث: تأثير النقود الإلكترونية على (طلب- عرض) النقود التقليدية وأدوات السياسة النقدية: إن الانتشار الواسع للنقود الإلكترونية وكثرة التعامل بها من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية وذلك من خلال تأثيره على أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن ينتجها البنك المركزي. المطلب الأول: تأثير النقود الإلكترونية على الطلب على النقود التقليدية:

اختلفت الآراء بشأن الانعكاسات المحتملة لانتشار التعامل بالنقود الإلكترونية على الأوضاع النقدية، ف يرى البعض أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة لن يكون له أثر على السياسة النقدية ولكن الأثر الوحيد الذي يكون له أهمية سيتمثل في خسارة الحكومة لدخلها من احتكار إصدار العملة في حين يرى البعض الآخر G.SELGIN أن حلول النقود الإلكترونية محل العملة (النقود الورقية والمعدنية) سيزيد من فاعلية السياسة النقدية عن طريق تقليل تقلب مضاعف النقود الراجع إلى التغيرات في الطلب العام على العملة، ففي اعتقاد هذا الكاتب فإن تطور النقود الإلكترونية خاصة البطاقات مخزنة القيمة سيؤدي إلى جعل الجمهور يتوقف ذات يوم عن أن يصبح رهينة للبنك المركزي، حيث يمكن للنقود الإلكترونية من حيث المبدأ أن تحل محل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي ويتم تداولها داخل حدود الدول، وفي هذه الحالة فإن احتياطي النقود في دولة ما والموجود في يد الحكومة قد يتم تخصيصه بصورة كاملة لأن دورها يقتصر على تأمين احتياطات المصارف.

غير أن النتيجة السابقة تتوقف كما يلاحظ البعض على صدق تحقق افتراضين أساسيين:² أولهما هو تزايد النقود الإلكترونية بالقدر الذي يجعلها تقلل بشكل جوهري على الطلب على العملة والثاني هو أن إدارة السياسة النقدية ستتم بشكل أفضل عن طريق التحكم في بعض الكميات النقدية التي يعتبر البنك المركزي مسئولاً عنها، وكلا الافتراضيين محل شك كبير فمن غير المتوقع أن تتمكن النقود الإلكترونية من إزاحة العملة (الورقية والمعدنية) بشكل مؤثر، فوفقاً لتقديرات نسكانن إذا استطاعت النقود الإلكترونية أن تحل محل العملة المحتفظ بها في محافظ الأمريكيين، فإنها لن تخفض الطلب على العملة إلا بنسبة 10 % فقط، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يتوقع حدوث تغيير جوهري في مستوى مضاعف النقود أو تقلبه، وذهب رأي ثالث إلى أن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية قد يقلص من دور المصارف

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المركزية في إصدار النقود، ولكنه لن يهدد دورها في إدارة السياسة النقدية ويعد هذا الرأي إلى حد كبير وسطاً بين الاتجاهين السابقين ويتلخص في العناصر التالية¹:

- التوسع في استخدام النقود الإلكترونية سيصبح أمراً حتمياً لتلبية احتياجات معاملات التجارة الإلكترونية، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك على أداء البنك المركزي لوظائفه الجوهرية مثل إصدار أوراق البنكنوت والرقابة على وسائل الدفع وأداء الجهاز المصرفي واستقرار النظام النقدي.

- أدى التطور في أشكال النقود في الماضي إلى خفض الطلب على النقود القانونية، ومن المحتمل أن يؤدي التطور في مجال النقود الإلكترونية إلى مزيد من تقليل الطلب على تلك النقود، غير أن الوقت لا زال مبكراً للتأكد من مدى التغيير الذي سيصيب هذا الطلب.

- من المتوقع أن يطرأ تطوراً كبيراً على حيازة البنك المركزي لعملات وودائع احتياطية للمصارف التجارية في القرن الحادي والعشرين، مثلما حدث بالضبط لحيازة النقود السلعية commodity money في القرن العشرين، ومع ذلك فإن السلطات النقدية ستظل تحدد مستوى الأسعار مادامت التسوية النهائية للضريبة وغيرها من الديون والالتزامات تتم باستخدام خصوم البنك المركزي.

- أن دور البنك المركزي المتعلق بإدارة السياسة النقدية وعملية التسوية سيبقى مستمراً في القرن الحادي والعشرين، حتى مع غياب الطلب التقليدي على نقود البنك المركزي وهكذا، فحتى مع انخفاض طلب الجمهور على الاحتفاظ بخصوم البنك المركزي فإن البنوك المركزية ستظل - طبقاً لهذا الرأي - المصدر الوحيد لوحدة العملة الوطنية اللازمة لتسوية التزامات الضريبية وكذلك التسوية النهائية بين مؤسسات القطاع الخاص المتنافسة المصدرة للنقود الإلكترونية.

ويخلص هذا الرأي إلى أن التوسع في استخدام النقود الإلكترونية سيقود على الأرجح إلى تقليل وربما إلى اختفاء دور المصارف المركزية في إصدار النقود، ولكنه لن يؤدي إلى تلاشي دورها في إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن الضريبة أو عن التعاملات بين المؤسسات الخاصة المصدرة للنقود الإلكترونية².

ولمعرفة تأثير التعامل بالنقود الإلكترونية على تضاؤل أو اختفاء التعامل بالنقود التقليدية أو القانونية، تجدر الإشارة إلى أن القاعدة النقدية تتضمنها خصوم البنك المركزي وتتكون من جزأين: الجزء الأول: ويشمل العملات التقليدية (ورقية ومعدنية) والتي يحوزها الأفراد للتعامل بها كوسائل دفع. الجزء الثاني: يشمل الاحتياطيات القانونية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي وهي نسبة قانونية من حجم الودائع كما أنها تتناسب مع حجم المعاملات وسياسة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي وفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

وبالنظر إلى مكونات القاعدة النقدية فإن طلب القطاع الخاص على هذه الأصول يتناسب بدرجة كبيرة مع القيمة النقدية للمعاملات في الاقتصاد القومي، وبذلك فإنه يتم تنوع عرض القاعدة النقدية للمعاملات في الاقتصاد القومي، والذي سوف يحد مباشرة من تدفق الإنفاق في صورة نقدية نتيجة التوسع في

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج1، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 88.

استخدام النقود الإلكترونية، وعلى ذلك فمن المحتمل أن يؤدي التوسع في استخدام النقود الإلكترونية في تلبية احتياجات المعاملات إلى تقليص حجم الطلب على النقود القانونية¹.

المطلب الثاني: بتأثير النقود الإلكترونية على عرض النقود وكمية وسائل الدفع الجارية:

بالنسبة للتأثير المحتمل للنقود الإلكترونية على عرض النقود وكمية وسائل الدفع الجارية، فهذا الأثر سيتوقف على أثر النقود الإلكترونية على حجم ميزانية البنك المركزي ومدى حلولها محل النقود السائلة، حيث أن هذه الأخيرة تشكل المكون الأكبر في جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزي ومدى حلولها محل النقود السائلة في دول عديدة فإن انتشارا كثيفا للنقود الإلكترونية قد يقلص ميزانية البنك المركزي إلى حد بعيد، مما يؤثر على قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية².

ويثور التساؤل في هذا المجال حول المدى الذي يمكن أن يؤثر في نطاقه هذا التقلص في ميزانية البنك المركزي على تطبيق السياسة النقدية، وفي الواقع فإنه بالنظر إلى الحجم المتواضع لعمليات السوق المفتوحة في الظروف العادية فإن تقلص ميزانية البنك المركزي لن يحدث نتائج هامة على مستوى السياسة النقدية. ومع ذلك فإن خطر انكماش ميزانية البنك المركزي يمكن أن يظهر في حالة وجود ظروف استثنائية إذ لن يستطيع البنك المركزي حينئذ أن يقوم بتنفيذ عمليات واسعة باستخدام الاحتياطي لأنه سيفتقد إلى وجود أصول كافية في ميزانيته.

1- أثر استخدام النقود الإلكترونية على عرض النقود:

يتوقف تأثير النقود الإلكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M1 على عدة عوامل أهمها مدى قدرة الجهاز المصرفي على التوسع في الائتمان والاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الإلكترونية وحجم الطلب على الودائع، ويضاف إلى ذلك الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به البنك المركزي في تأثير النقود الإلكترونية على كمية وسائل الدفع M1 بالنظر إلى ما يمتلكه من الإجراءات الكفيلة بإحداث التغيير المطلوب في كمية وسائل الدفع الجارية.

إن التحول إلى استخدام النقود الإلكترونية محل أوراق البنكنوت يمكن أن تؤثر في كمية وسائل الدفع الجارية بطريقتين³:

أولهما: أن إحلال النقود الإلكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر مباشرة على كمية وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب على أوراق البنكنوت.

ثانئها: أن هذا التحول سيغير من رصيد الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبالتالي سيغير من حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية مما يغير بالتالي من إجمالي كمية وسائل الدفع الجارية.

ومن المعروف فإن البنوك التجارية تحتفظ باحتياطات قانونية إجبارية لدى البنك المركزي واحتياطات أخرى اختيارية لأغراض تحقيق الاستقرار النقدي ودعم قوة مراكزها المالية، ولذلك فإن تأثير النقود الإلكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M1 يعتمد بدرجة كبيرة على الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني،

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 65.

³ د. صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 337-339.

كما أن توسع البنوك في منح القروض يعني في نفس الوقت زيادة حجم الودائع، وذلك لأن منح القروض يؤدي تلقائياً إلى خلق وديعة جديدة وسوف يقبل البنك على زيادة الإقراض إذا كان الإيراد الحدي للقرض أكبر من التكلفة الحدية لإنشاء الوديعة.

وعلى ضوء الالتزام بإيداع الاحتياطي قانوني لدى البنك المركزي، فإن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني سوف تحد من القدرة على خلق ودائع جديدة والعكس صحيح ومن ثم يثور التساؤل حول مدى الالتزام بتكوين احتياطي قانوني¹.

2- مدى الالتزام بتكوين احتياطي قانوني:

يوجد فرضان في هذا المجال أولهما حالة عدم التقييد بنسبة الاحتياطي القانوني وثانيهما حالة التقييد بنسبة الاحتياطي القانوني وسوف نقوم بتحليل هاتين الحالتين فيما يلي:

أ- حالة عدم التقييد بنسبة الاحتياطي القانونية:

عند تحول وحدة من البنكنوت إلى وحدة من النقود الإلكترونية وعدم التقييد بعمل احتياطي قانوني وعندما تكون نسبة الاحتياطي القانوني صفراً، فمن المتوقع في هذه الحالة تحقق حالة من التوازن في سوق القروض والودائع، وذلك لأن الإيراد الحدي للقروض يكون مساوياً للتكلفة الحدية للودائع وهنا تقوم قوى السوق بدور هام حيث أن زيادة البنوك من عرضها للقروض يجب أن تخفض معدل الفائدة الحدي على القروض، كما أن الفائدة السائدة للودائع لن تدفع البنوك إلى زيادة الودائع ولن تعرض قروضا إضافية. وتتضمن عملية التحول من النقود الورقية إلى النقود الإلكترونية انخفاض كمية نقود البنكنوت المتداولة خارج الجهاز المصرفي بنفس القدر، وفي نفس الوقت سيزيد ما لدى الجهاز المصرفي من أوراق البنكنوت التي تعمل كغطاء للنقود الإلكترونية بنفس القدر ولكن من ناحية أخرى فإن البنك لا يريد أن يحتفظ بنقود تعمل كغطاء للنقود الإلكترونية لأن معدل العائد عليها يساوي صفراً، بينما معدل العائد على الاحتياطي لدى البنك المركزي يكون موجبا².

وبافتراض أن مصدري النقود الإلكترونية يملكون احتياطات نقدية تقليدية لتغطيتها بنسبة 100% فإنه من المتوقع عدم تغيير حجم المعروض النقدي، وطالما أن البنوك لا تريد التوسع في الائتمان ومعدل العائد على القروض وتكلفة الودائع للتأثير على إحلال الودائع بالعملة المحلية لأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك، فيجب إما أن تغير من معدل العائد على القروض أو تكلفة الودائع.

وبما أن تحويل النقود الورقية إلى نقود إلكترونية أي إلى احتياطات فإن زيادة المعروض من هذه الاحتياطات سيؤدي حتماً إلى تخفيض معدل الفائدة في تسديد الأرصدة، ومعنى ذلك أن البنوك تريد فقط الحصول على وحدة إضافية من الاحتياطي عندما تتناقص التكلفة الحدية لتسديد الرصيد.

إن انخفاض تكلفة تسوية الرصيد ستؤدي إلى خفض تكلفة إنشاء الودائع ونتيجة لذلك فإن البنوك ينبغي أن تزيد من قدرتها الحدية على الإقراض وخلق الودائع، وهكذا فإن الودائع الجارية بالعملة المحلية يجب أن تتزايد بطريقة واضحة، وعلى أية حال فإن تأثير تحويل الودائع يعتبر معادلاً لتأثير التوسع في عمليات السوق المفتوحة، كما أنه من المحتمل أن تؤدي الزيادة في حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى تعويض

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 68.

النقص في حجم الأوراق البنكنوت، وينتج عن ذلك الزيادة في M1 وتغير الصورة قليلا إذا كانت أرصدة النقود الإلكترونية غير متضمنة في مكونات M1 وفي هذه الحالة يجب أن تزيد M1 بوضوح لأن تغيير حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية يجب أن يحدث بتوازن النقود الإلكترونية أما بالنسبة للودائع بالعملة المحلية فيجب أن تزيد بوضوح¹.

ب- حالة الالتزام بتكوين احتياطي قانونية:

الحالة الثانية في حالة التزام البنوك التجارية بتكوين احتياطي قانوني لدى البنك المركزي من أجل إعطاء القروض والتوسع في منح الائتمان، في ظل المعدل السائد لسعر الفائدة على القروض وتكلفة الودائع، وفي هذه الحالة فإن التحول مباشرة إلى استخدام النقود الإلكترونية سيؤثر في المعروض النقدي الضيق M1 من خلال التخفيض بطريقة مباشرة للنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، وبطريقة غير مباشرة من خلال التغيير في مركز احتياطيات البنك الذي يتلقى وحدة من النقود الإلكترونية، ولتوضيح الكيفية التي يتأثر وفقا لها مركز احتياطيات البنك سوق المثال المبسط التالي: إذا قام أحد عملاء البنك بإيداع مبلغ مائة جنيه وفي نفس الوقت يزيد رصيده من النقود الإلكترونية في بطاقة الائتمان أو في الكمبيوتر الشخصي له، فإن ميزانية البنك والاحتياطي لديه سوف يتغير كما يلي:

أولاً: تزين النقود في خزينة البنك بمقدار مائة جنيه وتزيد خصوم البنك بنفس المبلغ وهو ما يعادل أيضا النقود الإلكترونية².

ثانياً: الزيادة في إجمالي النقود بمبلغ مائة جنيه ستؤدي إلى زيادة احتياطي البنك لأن الزيادة في كمية النقود الإلكترونية التي لا تتطلب حجز جزء منها كاحتياطي، وإذا وجد التزام على البنك بحجز احتياطي 20% مثلا على النقود الإلكترونية، فسوف يزيد الاحتياطي بمبلغ 20 جنيه وفي كلتا الحالتين يتكون لدى البنك فائضا في الاحتياطي.

ويمكن للبنك المركزي اتخاذ إجراءات لمنع أي توسع غير مرغوب فيه لكمية وسائل الدفع M1 وتوجد أربعة خيارات متاحة أمام البنك المركزي عندئذ:

• يستطيع البنك المركزي أن يقوم بإصدار النقود الإلكترونية ومعالجة أرصدها بنفس الطريقة المتبعة في الرقابة على كمية أدوات البنكنوت.

• يستطيع البنك المركزي الحد من تكاثر نمو النقود الإلكترونية لكي يمنع عملية إحلالها محل النقود الورقية

• يستطيع البنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الإلكترونية.

• يمكن للبنك المركزي تجنب تكوين فائض في السيولة الناشئة عن عمليات النقدية.

والواقع فإن تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية سيتوقف بصورة أساسية على سرعة

انتشارها، وعلى المدى الذي يمكن أن تحل فيه محل النقود الحاضرة³ CASH MONEY.

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 70.

³ عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 71.

فإذا كان انتشار النقود الإلكترونية معتدلاً فإن الانخفاض في الدخول الراجعة لحق البنك المركزي في احتكار عمليات الإصدار النقدي، ومن ثم تقلص ميزانية هذا المصرف سيكون محدوداً ومن هنا يكون الإجراء الأساسي الذي قد يتعين على البنك المركزي اتخاذه هو العمل على تضمين الكميات النقدية *aggre gates* Monetary إصدارات النقود الإلكترونية بواسطة المؤسسات المحلية والأجنبية والأخذ في الاعتبار احتمال أن يؤدي انتشار النقود الإلكترونية إلى حدوث تغيير في سرعة دوران النقود *Money velocity* وما يترتب على ذلك من صعوبة استخدام الكميات النقدية كهدف أو مؤشر للسياسة النقدية.

أما إذا كان انتشار النقود الإلكترونية واسعة وكثيفاً وحلّوها بنسبة أكبر محل النقود السائلة، فإنه يتعين على البنك المركزي اتخاذ الخطوات الضرورية لتعويض الانخفاض في ميزانيته الناجم عن ذلك، وبالطبع سيتوقف هذا الإجراء على المدى الذي يصبح فيه هذا الانخفاض عائقاً أمام التطبيق الفعلي للسياسة النقدية وسيكون أمام البنك المركزي بدائل عديدة منها على سبيل المثال:

● احتكار لعملية إصدار النقود الإلكترونية وهو ما قد يقلل المنافسة ويحبط الرغبة في التجديد والتطوير في هذا المجال.

زيادة الاحتياطي القانوني المتطلب لتغطية النقود الإلكترونية وغيرها من الخصوم ولكن بالنظر إلى أنه قد أصبح ينظر إلى متطلبات الاحتياطي التي لا يدفع عنها فائدة *non-interest bearing* كنوع من الضريبة التي تشوه المنافسة، فإن العديد من الدول قد خفضت من تلك المتطلبات في الآونة الأخيرة¹.

● إصدار التزامات جديدة في صورة أوراق مالية أو تجارية أو دفع فوائد على الاحتياطيات المودعة لديه أملاً في تحفيز البنوك على زيادة ودائعها لديه وكذلك قيام الجهات الحكومية بزيادة ودائعها لدى البنك المركزي.

● التوسع في إجراء التعاملات خارج الميزانية *off balance sheet transactions* مع استخدام البنوك التجارية كعملاء وممثلين له في هذا المجال باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير للبنوك التجارية.

● مشاركة البنوك التجارية في بعض الخدمات التي تقدمها كوسيلة لتعويض الخسارة المحتملة من وراء تقلص العائد من احتكار حق إصدار أوراق البنكنوت.

ويتضح لنا مما سبق أنه من المحتمل أن يقوم البنك المركزي في المستقبل بإصدار النقود الإلكترونية مثلما يصدر أوراق البنكنوت حالياً، وتعد تجربة البنك المركزي في فنلندا من التجارب الرائدة في هذا المجال حيث قام بتطوير نظام بطاقات نقود *cash card* التي تصدرها إحدى الشركات التابعة للبنك المركزي الفنلندي، وفي حالة إجماع البنوك المركزية عن إصدار الأشكال المختلفة من النقود الإلكترونية فإن ذلك سوف يقلل من المنافسة والحوافز المقدمة للقطاع الخاص من أجل ابتكار أشكال جديدة لوسائل الدفع الإلكترونية².

وفي حالة قيام البنوك المركزية بإصدار النقود الإلكترونية فإنه يجب عليها أن تقوم بتكوين احتياطيات للنقود الإلكترونية وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن متطلبات زيادة هذا الاحتياطي والرصيد يمكن أن

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 83.

تجعل تأثير النقود الإلكترونية محايداً مع الأخذ في الاعتبار التغييرات في التعريف الضيق للمعروض النقدي¹.

المطلب الثالث: اثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية:

إن اتساع التعامل بالنقود الإلكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية مما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي، ولذلك تعرضنا لأثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية من خلال تحليلنا لأثارها على أدوات هذه السياسة.

1- تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إقرار سعر الفائدة:

يمكن القول أن قدرة البنك المركزي على السيطرة على سعر الفائدة سوف تتوقف على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الإلكترونية، فالأفراد يمكن لهم القيام بشراء النقود الإلكترونية في مقابل النقود العادية أو نظير ودائعهم، وفي كلتا الحالتين سوف تدخل هذه النقود في خزينة البنوك، وذلك لأن مصدري النقود الإلكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الإلكترونية في أرصدهم البنكية².

وستقوم البنوك بتغيير النقود في مقابل ودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، وفي تلك الحالة فإن هذه البنوك ستختار بين أمرين، إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض وإما أن تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي، وسوف يؤدي زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال ورأس المال إلى انخفاض في أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض السيولة على الطلب عليها، ولهذا السبب فإن البنوك سوف تفضل البديل الثاني وما دام البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل، فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، فالبنوك تقوم إذا باستخدام النقود المحصلة من بيع النقود الإلكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي³.

وفي حالة ما إذا قام مصدرو النقود الإلكترونية بعرض المزيد من النقود الإلكترونية عن طريق منح قروض أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر، في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون أي قيود.

2- سياسة السوق المفتوحة والنقود الإلكترونية:

إن تطور النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر في عمليات السوق المفتوحة باعتبارها إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية السياسية النقدية الملائمة⁴.

إن قيام الأفراد باستخدام النقود الإلكترونية على نطاق واسع سوف يدفعهم تدريجياً إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بنقود قانونية سائلة، وسوف يترتب على هذا قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

³ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁴ محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

البنك المركزي يهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه، إلا أن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتناس جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك، وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان، وفي حالة قيام البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف بسط الائتمان فإن الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الإلكترونية في شراء تلك الأوراق، إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الإلكترونية وبين أي أرصدة لهم لدى البنوك التجارية فإن من شأن هذه العملية ألا يكون لها أي الأخرى أي تأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك¹.

ومع هذا فإن تأثير النقود الإلكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي سوف تتوقف بصورة رئيسية على مدى شيوع استخدام النقود الإلكترونية، فكلما كان التعامل بالنقود الإلكترونية هامشيا كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية سياسة السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي وعلى العكس من ذلك فإن استخدام النقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية قد يكون له تأثير كبير على تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية، وكذلك فإن هذه الآثار قد تمتد إلى مستوى سعر الفائدة المتوقع تغيره تبعاً لنشاط البنك المركزي في هذه السوق، حيث أن قيامه بشراء الأوراق المالية سوف يؤدي إلى زيادة نسبة السيولة وبالتالي يزيد عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويحدث العكس عند قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية.

3- تأثير النقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي:

كما أشرنا سابقا فإن البنك المركزي يتطلب من البنوك القيام بالاحتفاظ بجزء من ودائعها لديه وأن البنك المركزي يستطيع من خلال هذه السياسة أن يتحكم في مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان فما هي إذا الآثار المتوقعة للنقود الإلكترونية على سياسة الاحتياطي النقدي؟

من المعروف أن حينما يواجه البنك التجاري نقص في معدل السيولة المتوافرة لديه فإنه يلجأ في مثل هذه الحالة إلى البنك المركزي للحصول على جزء من ودائعه (الاختيارية)، ويقوم البنك المركزي بمنحه ما يريد من الودائع الاختيارية لمساعدته على التغلب على مشاكله الطارئة، ومع هذا فقد يقوم البنك المركزي بمنحه جزء من الاحتياطي الإجباري متى كانت هناك حاجة شديدة إلى ذلك.

يعتمد حجم البنوك التجارية على الودائع الموجودة لدى البنك المركزي على العديد من اللوائح الإدارية لكل دولة، مثل إجراءات المقاصة بين البنوك وطبيعة الدفع وأنواع الأصول الاحتياطية والشروط التي يضعها البنك المركزي للطلب على الاحتياطي.

من المتوقع أن يقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي في حالة انتشار النقود الإلكترونية وحلولها محل النقود القانونية التي يحتكر البنك المركزي عملية إصدارها، فاستعمال العملاء للنقود الإلكترونية كبديل للنقود القانونية من شأنه أن يمثل ضغطاً على البنوك المركزية يدفعها إلى تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة من البنوك التجارية وكذلك عدد أشكال الأصول المودعة².

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 158-159.

المطلب الرابع: الإجراءات التي يتعين على البنك المركزي اتخاذها في مواجهة ظاهرة انتشار النقود الإلكترونية:

إن مع انتشار التجارة الإلكترونية ستقع مسؤوليات كبيرة على عاتق البنك المركزي التي يجب عليه التصدي لها من واقع اختصاصه القانوني، باحتكار إصدار الأوراق النقدية والرقابة على العمليات الائتمانية وقيامه بوظيفة بنك الحكومة وبنك البنوك ومن أبرز تلك المسؤوليات:

- المحافظة على سلامة نظام الدفع الإلكتروني والمتأكد من فاعلية نظم التسوية والمقاصة الخاصة بالتعامل بالنقود الإلكترونية.

- تقليل المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية التي تؤثر سلبا على الثقة في نظم الدفع، مع متابعة النظم التي من شأنها حماية المستهلك من إفلاس مصدري النقود الإلكترونية.

- وضع المعايير والمستويات التي يتعين إلزام مصدري النقود الالكترونية باحترامها.

- وضع النظم واتخاذ الإجراءات التي تحوي أكبر قدر من الشفافية والمنافسة العادية بين موردي منتجات النقود الإلكترونية ومصدرها، وبالأخص إذا كان بعضهم لا ينتمي للقطاع المصرفي.

- العمل على تقييد الاستعمال غير المشروع لوسائل الدفع الإلكترونية في الأنشطة غير المشروعة وزيادة قدرة الجهات المختصة على تنفيذ القوانين، لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الإجرامية وتعقبها خاصة عمليات غسيل الأموال والتهرب الضريبي¹.

- التصدي للانعكاسات المترتبة على عالمية نظم الدفع الإلكترونية ومتابعة تطور منتجات النقود الإلكترونية وما قد تقود إليه من آفاق ومخاطر بسبب طبيعتها الدولية.

- زيادة مدى الاحتياطي القانوني المتطلب لتغطية النقود الإلكترونية وغيرها من الخصوم باعتبارها أنه قد أصبح ينظر لمتطلبات الاحتياطي القانوني، التي لا يدفع عنه فائدة كنوع من الضريبة التي تشوه المنافسة فإن الكثير من الدول قد قررت مؤخرا تخفيض تلك المتطلبات.

- احتكار إصدار النقود الإلكترونية من طرف البنك المركزي قد يقلل المنافسة وكذا الرغبة في التجديد في هذا الميدان، ويوصي البنك المركزي الألماني بهذا الإجراء إذ لم يكن له يد لمواجهة ما قد يقود إليه الاستخدام المتزايد لنظام النقود الإلكترونية من إضعاف مفعول أدوات الرقابة النقدية التقليدية التي تؤثر على الاقتصاد الألماني، وإن كان المسؤول الألماني يتشكك في إمكانية تقبل الجمهور للنقود الإلكترونية كبديل للنقود التقليدية.

- إصدار التزامات جديدة في صورة أوراق مالية أو تجارية أو دفع فوائد على الاحتياطات المودعة لدى البنك المركزي من أجل تشجيع المصارف التجارية على زيادة ودائعها عنده.

- التوسع في إجراء التعاملات خارج الميزانية مع استعمال المصارف التجارية كعملاء وممثلين له في هذا الخصوص، باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير، وهذه الإجراءات تعتبر إطار العمل الذي يستوجب على السلطات النقدية المسؤولية النظر فيه، إذا كانت توقعات المتفائلين بشأن حدوث انتشار سريع للنقود الإلكترونية في السنوات الآتية صحيحة².

¹ أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص 176-178.

² أحمد جمال الدين موسى، مرجع نفسه، ص 173-175.

المبحث الرابع: الدور المستقبلي للبنوك المركزية على اثر استخدام النقود الالكترونية:

يعتبر البنك المركزي مصرفا حكوميا تسند إليه مجموعة من الوظائف التقليدية كوظيفة الإصدار النقدي، وقيامه بوظيفة بنك البنوك وبنك الحكومة والإشراف والرقابة على العمليات الائتمانية في المجتمع، ومع تطور وظائف الحكومة وتزايد مسؤولياتها أصبح البنك المركزي يقوم بدور هام في مجال الاستقرار النقدي، كما يعمل على المحافظة على توازن السياسات النقدية المتبعة في الدولة وذلك من خلال إحداث توازن بين العرض على النقود في المجتمع والطلب عليها وهذا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقمنا في هذا المبحث بدراسة وتحليل الأثر المحتمل لاستخدام النقود الإلكترونية على الدور المستقبلي للبنك المركزي لاسيما في مجال الإصدار النقدي والسياسة النقدية.

المطلب الأول: إشراف البنك المركزي على عمليات إصدار النقود الإلكترونية:

حتى تتمكن النقود الإلكترونية من تسهيل المعاملات وإتمامها بسرعة مع توفير الأمان والحماية لمستخدميها فإنها يجب أن تتطور في إطار يوفر لها الانسجام والملائمة بين تحقيق الاستقرار النقدي والمالي. وفي هذا المجال يعتبر البنك المركزي كبديل يتولى مهمة الإشراف على عمليات إصدار النقود الإلكترونية وذلك للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، مع مراعاة نمو النقود الإلكترونية وتطورها في نفس الوقت، وبالرغم من قدرة البنك المركزي ومحاولته التوفيق بين اعتبارات المنافسة والحرية التي تتطلبها النقود الإلكترونية مع اعتبارات الاستقرار النقدي والمالي، إلا أنه يواجه مشاكل وصعوبات كبيرة، فخدمات الدفع الإلكتروني التي تتم عبر شبكة الانترنت يصعب السيطرة عليها وتوجيهها كونها لا تعترف بالحدود الجغرافية والسياسية فلا وجود مادي لها، فإذا افترضنا أن الحكومة أصدرت قانون يمنع المعاملات عبر الانترنت فيمكن أن نتوقع أن يتجه المعاملين إلى الخارج للبحث عن فرص لتحقيق معاملاتهم المالية، وهذا قد يؤدي إلى إضعاف سلطة البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وتوجيهها .

ومن جهة أخرى فإن إخضاع إصدار النقود الإلكترونية لإشراف ورقابة البنك المركزي قد يؤدي إلى عرقلة تطورها، كونها وسائل تكنولوجية حديثة النشأة لا تزال في مراحل النمو والتطور وبالتالي تحتاج إلى الحرية التي تسهل نموها وتطورها بسرعة، وتستمد النقود الإلكترونية ثقة المتعاملين بها من خلال قدرتها على تسوية المدفوعات واستقرارها في التعامل، باعتبارها قوة شرائية عبر الزمن سواء في المدى القصير أو الطويل¹.

وهذه الأمور توضح لنا أهمية الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات في توفير الثقة المتعاملين في النقود الإلكترونية، وتوفير هذه الثقة يساعد على اعتبار النقود الإلكترونية كمقياس للقيمة ووحدة حساب ومن ثم اتخاذها كوسيلة دفع يتعامل بها الأفراد في المستقبل وبذلك تجنب الآثار التضخمية، كما يستلزم توفير هذه الثقة ضمان تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وذلك بتشجيع وتنمية الوعي المالي لدى الأفراد والمؤسسات في المجتمع وهذا ما يصعب تحقيقه دون خضوع النقود الإلكترونية للإشراف والرقابة من طرف السلطات النقدية بما يضمن أن تؤدي النقود الإلكترونية وظائفها بكفاءة.

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

ومن الحلول العملية المطروحة في هذا المجال والجديرة بالدراسة ما أخذ به تقرير البنك المركزي الأوروبي الصادر في 20 أوت 1998، والذي اشتمل على معايير أساسية يجب مراعاتها وتتعلق بالإشراف على عملية إصدار النقود الإلكترونية والتي سوف نتعرض لها فيما يلي¹:

-الإشراف الحصيف على إصدار النقود الإلكترونية:

تتلخص الفكرة الجوهرية لعملية الإشراف الحصيف على إصدار النقود الإلكترونية في النظام المالي للدولة وتعامل هذه المؤسسات معاملة المؤسسات الائتمانية والتي يتم إخضاعها لمجموعة من القيود نذكر منها:

- الرقابة الكمية على إصدار النقود الإلكترونية وذلك من خلال إخضاعها لنظام الاحتياطات الإجبارية وهذه النقود طبقاً لمفهوم البنك المركزي الأوروبي يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى نقود تقليدية وهذه من أجل منع مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية من المغالاة في الإصدار من أجل تحقيق أرباح طائلة.
- مراقبة عمليات تسوية الائتمان التي تقوم به مؤسسات النقود الإلكترونية من حسابات المستفيدين من هذه النقود، وباعتبار النقود الالكترونية أداة تكنولوجية حديثة ترفض أن يتم إخضاعها لنفس قواعد الرقابة التي تخضع لها المؤسسات الائتمانية التقليدية، كما لا يجب إغفال قيام المؤسسات غير البنكية بإصدار النقود الالكترونية وهذه المؤسسات عادة تكون غير خاضعة لتنظيم قانوني أو إشراف من السلطات النقدية، وعليه لابد من إخضاع مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية إلى قواعد إشرافية أكثر مرونة يتم في إطار إشرافي منظم لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- العمل على أن لا تعوق تلك القواعد الإشرافية التطورات المحتملة في النقود الإلكترونية وكذا المؤسسات الائتمانية المصدرة لها، فعدم خضوع النقود الإلكترونية للرقابة والإشراف قد يعطيها حرية كافية للتطور والابتكار.
- 2- الحد من مخاطر إفلاس مصر النقود الإلكترونية من خلال توفير الأمان والاستقرار لنظم المدفوعات.

- 3- الاستجابة لمقتضيات المنافسة وذلك بتحقيق القواعد الإشرافية نفس المستوى من الأمان والاستقرار الذي تحققه المؤسسات الائتمانية التقليدية، وذلك من أجل حماية قوانين العدالة بين مختلف المتنافسين².

ونستخلص مما سبق أن الإطار الإشرافي لمؤسسات إصدار النقود الإلكترونية مختلف أن المؤسسات التقليدية، ولكنه يقوم على نفس الأهداف وخاصة في مجال الاستقرار النقدي والحد من مخاطر إفلاس مصدري النقود الإلكترونية وحماية قواعد المنافسة ويمكن في هذا الصدد أن يتم وضع قواعد للرقابة والإشراف تتضمن استمرار الثقة في النقود الإلكترونية، وعدم الإحلال بقواعد المنافسة بين مؤسسات الإصدار.

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 92-93.

المطلب الثاني: الاتجاهات حول إلغاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية:

إن قيام البنك المركزي بإدارة السياسة النقدية بعد أمرا حديثة نسبيا حدث في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين بعد الخروج من قاعدة الذهب والنقود السلعية وإتباع قاعدة إصدار النقود القانونية والتي تخضع للرقابة الحكومية، وهناك اتجاهات اقتصادية عديدة ترى أن النقود الإلكترونية أصبحت وسيلة عملية تنهي العلاقة التقليدية بين النقود والسلطة السياسية لتصل إلى الحرية النقدية وطبقا لهذه الاتجاهات التحريرية فإن اختفاء البنك المركزي لا يؤدي إلى إحداث آثار خطيرة، ذلك لأن عمليات المضاربة التي تتم على النقود تشير إلى فاعلية أنظمة إدارة النقود، وذلك من خلال أنظمة شبكة الإدارة الذاتية المكونة بين البنوك مثل شبكة (Society world wide bank telecommunications swift) من جهة، ومن خلال الالتزام القانوني بتحويل النقود الإلكترونية إلى نقود تقليدية من جهة أخرى، وحاضرا هناك بدائل متعددة للبنك المركزي تؤدي وظائفها بكفاءة وفعالية مثل مجالس النقد CURRENCY BORDS وأعمال الصيرفة الحرة¹ free banking.

ويعرف وايت white أعمال الصرفة الحرة "بأنها نظام نقدي يخلو من البنك المركزي وتتم فيه معاملات إصدار النقود بأنواعها، والتي تشمل العملات الورقية والمساعدة والنقود المصرفية أي التشكيلات دون عوائق قانونية لحرية معاملات البنوك الخاصة"².

ويتكون النظام النقدي في ظل المصارف الحرة من عنصرين أساسيين وهما:

أولاً: الإصدار غير المنتظم لمطلوبات البنك المركزي غير قابلة التحويل.

ثانياً: إتباع قاعدة نقدية ذات عرض نقدي غير مقيد ففي ظل النظام المصرفي الحر يتم الاستغناء عن الرقابة وإشراف البنك المركزي على عملية إصدار النقود، وبالتالي لا يصبح الإصدار النقدي وسيلة التحقيق أهداف الحكومة بل أداة لتحقيق أغراض الأفراد الخاصة، كما تقوم فكرة المصارف الحرة على أساس إعطاء حرية البنوك المنافسة في إصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها، كون هذه الحرية تؤمن حماية ضد حدوث طلب زائد على السيولة، وبالتالي يمكن للمصارف الحرة الاستغناء على دور البنك المركزي كمقرض أخير كونها تحقق الاستقرار المالي والنقدي بمحددات للعملاء المتداولة وفقا لآليات السوق وسعر الفائدة.

كما يرى هايك Hayek أن عدم استقرار الأسواق في ظل وجود البنك المركزي هو نتيجة لاستعداد أهم البات السوق الحرة (هي النقود التي يتم تنظيم تدفقها من خلال عمليات السوق)، وبالتالي يدعو هايك إلى خصخصة النقود ومن هنا تطبيق فكرة اليد الخفية لأدم سميث كشرط ضروري لنجاح النظام النقدي في ظل وجود الحرية الاقتصادية، كما يدعوها إلى إلغاء البنوك المركزية باعتبار أن النظام المصرفي الحر له القدرة على معالجة مشكلة المقرض الأخير التي تنتج من أزمة السيولة التي تسببها النقود التقليدية المصدره من طرف البنك المركزي، كما توجد مخاطر السيولة الزائدة في مجال الإصدار النقدي عند توفر المنافسة كون أن الإصدار النقدي في هذه الحالة يرتبط تماما بالقوة الشرائية³.

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 97.

³ عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 98.

ونلاحظ على الاتجاهات التحريرية السابقة حول إلغاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، وذلك بالاعتماد على فكرة الحرية الاقتصادية وحرية إصدار النقود الإلكترونية، وذلك تبعاً لقوة السوق المنافسة في مجال الإصدار النقدي، وأن هذه العناصر التي تقوم عليها فكرة المصارف الحرة تعتبر بمثابة الضمان الأساسي لقيام النقود الإلكترونية بوظائفها بكفاءة وفعالية، خاصة وظيفة النقود كوسيط للتبادل وكأداة للاحتفاظ بالقيم، فضلاً عن تحقيق التوازن النقدي بين عرض النقود والطلب عليها وبالتالي الاستغناء عن وظيفة البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك التجارية، وكذا الرقابة والإشراف على العمليات الائتمانية والإصدار النقدي، فهذه الآراء رغم ما تتضمنه من مخاطر نقدية واقتصادية ومالية لكنها تلائم حالة البلدان المتقدمة ولكن تتماشى مع أوضاع واقتصاديات البلدان النامية كون اقتصاديات البلدان المتقدمة تتميز بالمرونة الكافية التي تواجه بها التقلبات النقدية، عكس الدول النامية التي يؤدي إلى الإفراط في إصدار النقود الإلكترونية إلى فقدان الثقة في النظام النقدي وفي نظام المدفوعات ككل، إذ يتوقع إذا أسند أمر النقود الإلكترونية للمؤسسات الخاصة دون وجود إشراف حكومي عليها، يؤدي ذلك إلى إضعاف السيطرة على حجم إصدار النقود الإلكترونية، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم في حالة ارتفاع حجم النقود الإلكترونية المصدرة عن حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق، كما أن استخدام النقود الإلكترونية عبر الحدود من خلال شبكة الانترنت قد يؤدي إلى ما يعرف "بالدوران الحقي للنقود الإلكترونية" وهذا ما يؤدي إلى وجود صعوبة في تقدير معدلات التضخم الناشئة عن استخدام النقود الإلكترونية¹.

المطلب الثالث: بقاء دور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية رغم التقلص دوره في مجال الإصدار النقدي:

يعتبر هذا الرأي وسيطاً بين الاتجاهين السابقين، فمن توسع العمليات المصرفية الإلكترونية وكثرة التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية يتوقع أنصار هذا الرأي أن ما يتحصل عليه البنك المركزي من عملات وودائع احتياطية للبنوك التجارية سوف يختفي خاصة مع استمرار المصارف الخاصة والمؤسسات المالية بإصدار النقود الإلكترونية وبالتالي فإن دور البنك المركزي في إطار الإصدار النقدي والإشراف والرقابة على المعروض النقدي سوف يتقلص لصالح المصارف الإلكترونية ومؤسسات القطاع الخاص، ولكن رغم هذا التقلص المحتمل لدور البنك المركزي في عمليات الإصدار النقدي فإنه طبقاً لهذا الرأي سيظل محتفظاً بدوره في إدارة السياسة النقدية، ومن ثم تحديد مستوى الأسعار مادامت التسوية النهائية للضريبة وغيرها من الديون والالتزامات المتبادلة بين البنوك التجارية لا تزال تعتمد على خصوم البنك المركزي.

ورغم انخفاض طلب أفراد على الاحتفاظ بخصوم البنك المركزي إلا أن هذا الأخير سيبقى المصدر الوحيد للعملة الوطنية اللازمة لتسوية الالتزامات الضريبية، وكذا التسوية النهائية بين المؤسسات المتنافسة في إصدار النقود الإلكترونية، فإدارة البنك المركزي للسياسة النقدية ستظل مستمرة حتى مع انخفاض الطلب على النقود القانونية وبالتالي تبقى للبنك المركزي القدرة على التحكم في أسعار الفائدة للأجل القصير، ومن ثم التحكم في المستوى العام للأسعار داخل الدولة ولكن مع التطورات الحاصلة على أدوات السياسة النقدية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات يستطيع البنك المركزي أن يستمر في القيام بعمليات السوق المفتوحة في الديون الحكومية، كما فرض شروط الاحتياطي النقدي على جانب الخصوم في

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

ميزانية البنوك التجارية بمناسبة إصدار البطاقات مختزنة القيمة وغيرها من أنواع النقود الإلكترونية، وذلك من أجل الاحتفاظ بجانب من الخصوم في ميزانية البنوك التجارية بمناسبة إصدار البطاقات مختزنة القيمة وغيرها من أنواع النقود الإلكترونية وذلك من أجل الاحتفاظ بجانب من الخصوم في ميزانية البنك المركزي، ورغم انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية، فذلك سيقبل من احتكار البنك المركزي للإصدار النقدي والإشراف والرقابة على المعروض النقدي سيبقي بنك الحكومة وله سلطة التحكم في الأسواق المالية دون اعتبار للربح، كما يستطيع التأثير على البنوك التجارية من خلال دوره كمقرض أخير¹.

هناك دراسة إحصائية حديثة تمت بواسطة بنك التسويات الدولية (bis) في عام 2000 واعتمدت على بيانات في عام 1999، حيث أوضحت هذه الدراسة أن القيمة المتوسطة للشراء في الو. م. ا باستعمال نظام البطاقات المختزنة القيمة لا تزال ضعيفة حتى تبلغ أقل من 10 دولار أمريكي في المتوسط، وفي حالات قليلة تبلغ النسبة في المتوسط فوق 25 دولار أمريكي فقط.

والجدير بالذكر أن مواجهة البنك المركزي للتطورات الخاصة في وسائل الدفع الإلكترونية وكذا التوسع في ضمان المصارف الإلكترونية، يستلزم إجراء تغييرات جوهرية في مفهوم إشراف البنك المركزي ورقابته على الائتمان الممنوح بواسطة البنوك التجارية، حيث سيتلقى البنك المركزي مشاكل ترتبط باختيار معايير الائتمان على فروع البنوك الأجنبية على الرقابة وسائل الدفع الإلكترونية وأعمال المصارف الإلكترونية وأشكال النقود الإلكترونية المختلفة، وبالتالي يجب على البنك المركزي أن يتجاوب مع التطورات الحاصلة في وسائل الدفع الالكترونية، وذلك من أجل التحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل ومن ثم التأثير في المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي الاستعداد لمواجهة التغييرات التي سوف تحصل على ميزانية البنك المركزي على اثر انتشار وسائل الدفع الإلكترونية وذيوع استخدامها ومن ثم تقلص النقود القانونية.

نستخلص تبعا لهذا الرأي أن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية وتوسيع العمليات المصرفية الإلكترونية، سيؤدي على الأرجح إلى اختفاء دور البنك المركزي في إصدار النقود القانونية، ولكن لا يستطيع أن يؤثر على دورها في إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة على الضريبة أو على التجاوب والتكيف مع التطورات الحديثة في وسائل الدفع الإلكترونية².

¹ عبد السلام صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

² عبد السلام صفوت، مرجع نفسه، ص 103-104.

خلاصة الفصل الثالث:

إن ظهور النقود الإلكترونية واعتبارها وسيلة دفع متطورة يتعامل بها العديد من الأفراد في تسوية المعاملات عبر شبكة الانترنت يثير العديد من المشاكل والتحديات للبنوك المركزية، لاسيما في مجال السياسة النقدية والإشراف الحكومي على الائتمان، قد كرسنا هذا الفصل في دراسة الآثار المختلفة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية الدولية وأوضحنا فيه كيف يمكن أن تؤثر النقود الإلكترونية في حجم المعروض النقدي وكذا على الطلب على النقود التقليدية ففي حالة ضعف الرقابة أو انعدامها على النقود الإلكترونية المصدرة من قبل المؤسسات الخاصة، فإن من شأن ذلك أن يضيف نوعا من الغموض على حجم النقود المتداولة في السوق مما يؤدي إلى حدوث مشاكل نقدية وقد ركز هذا الفصل على تبيان أثر النقود الإلكترونية على أهم أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوحة وسعر الفائدة والاحتياطي النقدي.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

يعتبر سوق النقود الإلكترونية أحد نتائج التزاوج بين الوسائل الإلكترونية والصناعة المصرفية، فقد تخلقت النقود الإلكترونية داخل رحم الثورة الإلكترونية أو الثورة الصناعية الثالثة، التي جعلتنا أمام ظواهر مستحدثة لم تكن موجودة من قبل قوامها المعلوماتية، مثل التجارة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، الشبكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية محل هذا ومع انضمام النقود الإلكترونية إلى قافلة النقود، وما تتميز به من النقود التقليدية بصفتين أساسيتين (البساطة في الاستخدام - الأمان النسبي)....، فإن مجتمع النقود الإلكترونية أو ما يمكن أن نطلق عليه عالم بلا نقود تقليدية أت لا محالة عن قريب.

وتعد النقود الإلكترونية واحدة من الموضوعات الأكثر إثارة للاهتمام في الدول المتقدمة بالنظر إلى أن هذه المخلوقات النقدية ذات وجهين أحدهما إيجابي والأخر سلبي.

فالوجه الإيجابي يتمثل في أن اختراع النقود الإلكترونية قد تولدت عن الحاجة الماسة إلى إيجاد وسيلة دفع جديدة تحل محل النقود التقليدية في تسوية المدفوعات زهيدة القيمة من جهة، وما نشأ عن ميلاد التجارة الإلكترونية من حاجة أخرى لا تقل إلحاحاً عن تلك المذكورة تتمثل في ابتكار أداة دفع ميسورة من خلال استخدام الشبكات المفتوحة (الانترنت) باعتبارها واحدة من أهم الوسائل اللازمة لضمان تطور التجارة الإلكترونية من جهة أخرى.

أما الوجه السلبي فيتمثل في أن النقود الإلكترونية عرضة لبعض المخاطر الجسيمة، يأتي في مقدمتها التعسف في استخدامها من قبل حائزيها أو تعرضها للاستخدام من قبل الغير، على إثر فقدانها أو سرقتها أو حتى محاولة تزيفها بل قد تمت مخاطر هذه النقود لتنعكس على الاقتصاد القومي برمته، بتأثيرها المباشر على السياسة النقدية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام النقود الإلكترونية، على دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، وقد قسمنا موضوع البحث إلى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول النقود الإلكترونية بمفهومها وطبيعتها القانونية وأنواعها والمخاطر المختلفة المرتبطة بانتشار التعامل بها، وعرضنا في الفصل الثاني السياسة النقدية المتبعة من طرف البنك المركزي مبرزين نشأته خصائصه ووظائفه، ثم تعرضنا بعد ذلك إلى السياسة النقدية بمفهومها، طبيعتها، أهدافها وأدواتها الكمية والنوعية، وخصصنا الفصل الثالث لدراسة تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية وعرضنا في الأخير الدور المستقبلي للبنوك المركزية على ضوء النقود الإلكترونية.

نتائج الدراسة:

وعلى ضوء الهدف المحدد للبحث الموضوعات التي تناولها فقد أمكن التوصل إلى النتائج التالية:
أولاً: أن الآثار التي سوف تحدثها النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، تتوقف بدرجة أساسية على درجة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية بالنسبة للنقود التقليدية، وهو ما يتوقف بدوره على مدى قبول الأفراد للنقود الإلكترونية وإحلالهم لها محل النقود التقليدية، وهو ما يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي سوف يتفاوت من دولة إلى أخرى فالمسألة نسبية.

ثانياً: على الرغم من التطور السريع والمذهل في وسائل الدفع الإلكترونية، إلا أنه حتى الوقت الراهن فإن درجة انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية لا تزال محدودة، كما أن التوقعات الأكثر موضوعية تؤكد أن نمو النقود الإلكترونية سيكون بطيئاً في الأجلين القصير والمتوسط ولكنه سيكون أسرع في المدى الطويل، وهو ما يمكن معه القول بأن الآثار المترتبة على استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية لا تزال محدودة أيضاً.

ثالثاً: في حالة الانتشار الكثيف للنقود الإلكترونية وحلولها بدرجة كبيرة محل النقود القانونية فسوف يؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات جوهرية في وظائف البنوك المركزية، لاسيما وظيفة الإصدار النقدي، حيث يكون من المتوقع أن يؤدي ذلك التطور إلى إنهاء احتكار البنك المركزي لعملية الإصدار النقدي، ويكون من المتوقع أيضاً في هذه الحالة أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، وذلك بالنظر إلى أن النقود القانونية تشكل المكون الأكبر في جانب الخصوم في ميزانية البنك المركزي، الأمر الذي سوف يحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببعض وظائفه التقليدية لاسيما في بعض الظروف الاستثنائية التي قد تستلزم التدخل بأدوات السياسة النقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة واستخدام سياسة الاحتياطي النقدي، بالنظر لافتقاده إلى وجود أصول كافية في ميزانيته.

رابعاً: أن البنوك المركزية سوف تستمر على الأرجح في الاحتفاظ بدورها في إدارة السياسة النقدية رغم انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية، وحلولها بدرجة كبيرة محل النقود القانونية، حيث تستطيع البنوك المركزية رغم ذلك الاحتفاظ بدورها في التأثير على أسعار قصيرة الأجل، وبالتالي التأثير على المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي داخل الدولة، وذلك من خلال ابتكار وتطوير وسائل الأدوات أخرى للتأثير على السياسة النقدية، فالبنوك المركزية سوف تطور أدواتها وتكيف أوضاعها بحيث تتجاوب مع التطورات الحديثة في وسائل الدفع الإلكترونية.

خامساً: على الرغم من التطورات الحديثة المترتبة على الانتشار الكثيف للنقود الإلكترونية وحلولها بدرجة كبيرة محل النقود القانونية، سوف تؤدي إلى إدخال تغييرات جوهرية في بعض وظائف البنوك المركزية لاسيما وظيفة الإصدار النقدي، وإدارة السياسة النقدية من خلال بعض الأدوات التقليدية مثل الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة، إلا أن هذه التطورات لن تؤدي إلى إلغاء دور البنك المركزي كلية، حيث سيظل البنك المركزي رغم هذه التطورات التكنولوجية يقوم بدوره كبنك الحكومة وبنك البنوك وله سلطة التدخل في الأسواق المالية دون اعتبار للربح، ويستطيع التأثير في البنوك التجارية كمقرض أخير لها كما سيظل قادراً على التأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ومن ثم التأثير في المستوى العام للأسعار.

توصيات الدراسة:

- ضرورة قيام الكثير من الدول بتعديل نظمها المالية والنقدية كي تتلاءم مع وسائل الدفع الحديثة وذلك لضمان أمن وسلامة النظام المصرفي، وتوافر الثقة فيه وحماية الحقوق المالية للعملاء.
- لا تزال النقود الإلكترونية في حاجة إلى مزيد من العوامل التي تدعم نجاحها منها:
- وجود مزيد من التنسيق بين البلدان إذ لا توجد نماذج موحدة للبطاقات كما لا توجد قواعد أمان مشتركة للعمليات، كذلك لا يوجد تجانس بين أدوار مؤسسات الائتمان فيما يتعلق بوسائل الدفع، كما لا

يوجد هيكل تشريعي مود قابل للتطبيق في شتى الأنظمة، وأخيرا لا يوجد اتصال بين مختلف أنظمة البطاقات الوطنية و الأجنبية).

● يجب توافر المعايير الأساسية التي يتعين مراعاتها لضمان نجاح النقود الإلكترونية كنظام دفع و أهمها:

1-الانتشار: بأن تكون منتشرة بطريقة واسعة جدا، بحيث تكون ماكيناتها قريبة من موقع الأفراد حتى لا يجدون معاناة في التعامل معها.

2-الثقة: باعتبار أن أي تقدير يرتكز على هذه الصفة لهذا يتعين توفير غطاء كاف الحماية المتعاملين بها ضد الأزمات التي قد تعصف بكل ثقة فيها، مع توفير نوع من الرقابة على مؤسسات الإصدار ... الخ. 3

3-الايروادية: بتبني التكنولوجيات الحديثة التي تحد من تكلفة التعامل بها دون أن تضحي باعتبار الأمان.

4- الشفافية: باتسام العقود المبرمة بين الحائز ومؤسسة الإصدار بالوضوح واليسر حتى تكون هناك إحاطة كاملة لحقوق وواجبات كل طرف.

● ووجود محددات تحول دون الانتشار السريع والواسع للنقود الإلكترونية وتتمثل أساسا في الضغوط الفنية، وضغوط السلطات العامة الراغبة في التحكم في المعروض النقدي وضغوط ضعف انضمام مستخدمين جدد لهذه الأنظمة النقدية المتطورة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1/ الكتب:

- 1- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.
- 2- جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ط1، الأردن، 2008.
- 3- حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
- 4- زكرياء الدوري ويسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، 2006.
- 5- سعيد سامي الحلاق ود. محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د. طة عمان الأردن، 2010.
- 6- شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، الإسكندرية، 2007.
- 7- صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
- 8- عبد الباسط وفاء، سوق النقود الالكترونية، (القرص المخاطر الأفاق)، دارهاني للطباعة والنشر، سوريا، 2003.
- 9- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة مصر، 2003.
- 10- عبد السلام صفوت، أثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، د، ط، القاهرة، 2006.
- 11- عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسية النقدية، مؤسسة شباب، د. ط، الإسكندرية مصر، 2008.
- 12- عطية عبد الواحد، التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 2002.
- 13- محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، د. ط، مصر، 2007.
- 14- محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي"، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1998.
- 15- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الأردن، ط2، 2010.
- 16- أ- منير محمد الجليبي وممدوح محمد الجنيبي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- 17- نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.

2/ المؤتمرات:

- 1- أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، ج1، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
- 2- شريف محمد غنام، محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003.
- 3- صالح محمد حسني محمد الحملاوي، دراسة تحليلية لدور النقود الإلكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003.
- 4- أ. د، صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية، دبي، 2003.
- 5- محمد إبراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية بين الشريعة والقانون، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003.
- 6- محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود الإلكترونية على الطلب على السلع والخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.
- 7- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.
- 8- نبيل صلاح محمود العربي، الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية "دراسة مقارنة، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، دبي، 2003.

3/ المذكرات:

- 1- نور الدين زراي، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قلمة، 2006 – 2007.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1-Dissaux(Thierry). Paiement, monnaie, banque électronique le évolution pour la banque Prévue d'économie financière, 3/1999.

-Yezps(cecile)-demarolles(alain), monnaie électronique aux ETATS-UNIS les notes bleues debercy, 1997.

الملخص:

الملخص باللغة العربية:

لقد مرت البشرية بأطوار كثيرة حتى عرفت النقود بشكلها الحالي، فقد ظهرت النقود كنتيجة للنقائص التي اعتورت نظام المقايضة الذي كان سائدا قبل معرفة النقود، ولعل من أهم هذه المساوئ صعوبة التقاء رغبات المشترين مع البائعين وعدم قابلية السلع محل المقايضة للتجزئة وصعوبة تخزينها، ولقد أخذت النقود في بادئ الأمر شكل المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ثم لم تلبث البشرية أن انتقلت إلى مرحلة التعامل بالنقود الورقية والمصرفية، ومع هذا فإن تطور النقود لم يقف عند هذا، فلقد ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية وظهور التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية على ظهور شكل جديد من النقود أطلق الاقتصاديون عليه مسمى النقود الإلكترونية.

ونتيجة قيام النقود الإلكترونية بأغلبية الوظائف التي تقوم بها النقود التقليدية التي يصدرها البنك المركزي فمن المتوقع أن تحل هذه النقود محل النقود التقليدية، وهذا ما سيولد أثارا محتملة على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي من خلال تأثيرها على أدوات السياسة النقدية، وبالتالي إضعاف قدرة البنك المركزي في التحكم في عرض النقود

وبناء على ما تقدم قمنا بدراسة الآثار المحتملة للنقود الإلكترونية على السياسة النقدية من خلال دراسة تأثير النقود الإلكترونية على استقرار نظام المدفوعات والأسواق المالية، وتأثيرها على الطلب على النقود التقليدية وعلى المعروض النقدي ومن خلال تحليل آثار النقود الإلكترونية على أهداف السياسة النقدية وأدواتها، وتعرضنا في الأخير للدور المستقبلي للبنوك المركزية في ظل وجود النقود الإلكترونية وانتشار التعامل بها.

الكلمات المفتاحية: - السياسة النقدية - النقود - النقود الإلكترونية والرقمية - البنك المركزي

الملخص باللغة الفرنسية:

Résumé de l'étude :

L'humanité est passée par plusieurs époques jusqu'elle connaît l'argent dans sa forme actuelle, il ya en l'argent suite des lacunes du système de troc dont le plus grave de ses méfaits c'était la difficulté de choix des vendeurs et des clients, la marchandise ne pouvait pas être détaillée ainsi le problème de stockage

En premier lien l'argent de papiers et de banque ensuite avec le développement de la technologie dans les communications et l'évolution du secteur bancaire et l'émergence du commerce électronique; les économistes appelle aujourd'hui l'argent le nom de la monnaie électronique qui a pris les fonctions de la monnaie traditionnelle émis par la banque centrale, ceci va faire impact sur la politique monétaire du coté de ses instruments donc affaiblir la capacité de la banque centrale pour contrôler la masse monétaire.

Et sur la base de ce qui précède, nous avons étudié les effets possibles de la monnaie électronique sur la politique monétaire a travers l'étude de l'impact de cette monnaie sur la stabilité du système du paiements et des marchés financiers, son impact sur la demande de la monnaie traditionnelle et la masse monétaire à travers l'analyse des effets de la monnaie électronique sur les objectifs de la politique monétaire et ses outils.

En dernier lien, on a mis l'accent sur le futur rôle des banques centrales dans présence de la monnaie électronique.

Mots-clés: - politique monétaire - monnaie - monnaie électronique et numérique - la banque centrale